التشيع والوسطية الإسلامية

د. محمد عمارة من الاعتزال إلى السلفية

ومن المعارضة إلى التطبيع

تأليف
أكرم عبد الكريم ذياب

فهرس المطالب

- مقدمة
- القضايا التي يختلف فيها الشيعة عن السُنة

قضية آل البيت

قضية الإمامة

النقطة الاولى في النص

النقطة الثانية في العصمة

النقطة الثالثة في مسائل متفوقة بين الإمامة والعصمة

- قضايا أخرى

قضية الصحابة

قضية الثورية في الفكر الشيعي

قضيةولاية الفقيه

مقدمة

اما بعد:

فقد طالعتنا مجلّة «الوطن العربي» في عددها المرقّم 1028 ، الصادر في 15/11/1996 ص 22 . 23 ، بحوار تحت عنوان:رأي «الوسطية الإسلامية» في الفكر الشيعي، للدكتور محمّد عمارة؛ الذي .ولاولّ وهلة . يحسب القارئ له أنه يحمل في طيّاته فكراً جديداً من شأنه المساعدة في تحقيق مفهوم الوحدة الاسلامية التي يرمي إليها العالم الاسلامي المعاصر.

ولكن للاَسف! وجدنا الدكتور المذكور يحوّل الوسطيةّ الاسلامية المدعاةّ من قبله إلى انتقادات لاذعة، وتصورات لا أساس لها في الواقع سوى أنّها جاءت كالسهام تطال جسد الأمُةّ الاسلامية التي كانت ولا تزال تعاني من التشرذم.

وإذا به بدلاً من السعي لترميم واقعها تراه يصف الشيعة بالغلوّ لفكرة أو عقيدة اعتقدوا بها وأسسوّا لها أبحاثا قدً لا يكون الدكتور تفحّص في محتوياتها، أو تفحّص فيها بلا عمق ودقةّ، جاعلا الوَسطية عنوانا لطَريقة اختارها في ذم الشّيعة والقدح في اجتهاداتهم.

ولا نظنّ أنّ توحيد الصفّ و«صيانة الوحدة وتماسك النسيج» يمرّ عبر نعت الشيعة بأنهمّ «يخلخلون وحدة المذهب ويصنعون القلق الطائفي» تحت حجّة أنّ الشيعة لم يلتزموا الوسطيةّ..

ثمّ تراه يتعرّض لطرح الاشِكاليات والانتقادات المردودة، مع ما للشيعة من أقلام تدافع عن الوحدة الاسلامية إلا أنّها لا تقبل بتاتاً المسّ بمقدسّاتها والطعن في اجتهاداتها بلا مبررات موضوعية لها، وليس ذلك سوى جهلا أوً تجاهلا للحًقيقة.

وإنّنا أمام تلك الشبهات المطروحة نجد أنفسنا مضطرّين للدفاع عن تلك المعتقدات، منتقدين وجهة النظر التي صبتّ الشيعة في خانة المتطرّفين والمزوّرين لوحدة الصفّ التي ينظر من خلالها أمثال الدكتور إلى التشيعّ نظرة سلبيةّ ومحدودة، ولكن هذه المرّة تحت عناوين براقة: كالوسطيةّ والوحدة وغيرهما...

والحقّ أنّ الحوار لا يخلو من التناقضات الواضحة إذ إنهّ تارة يطالعنا بقوله: «علينا أن نحاور بالفكر» وأخُرى يقول لنا: «من حقّ التشيعّ أن يحتفظ بفكره» و«تعصبّ الشيعة لائمَتهمّ جعلهم يشقونّ صف الأمة»..ُ إلى آخره من الاتهاماتّ المدفوعة والحجج الموهومة التي لا واقع لها، خصوصاً لمن استقرأ التشيعّ وعرفه حقاّ.ً

وأمام هذه الهجمة الشرسة على الشيعة، التي لا تخدم سوى أعداء

الإسلام، نتناول بعضاً ممّا ذكره الدكتور، مفندينّ تلك الادعاءات، ومستهلينّ البحث بما استهل بهّ حديثه فنقول، وبالله نستعين . كما قال هو .:

«عندما نتحدّث عن قضية الفكر الشيعي يحسن أن نضبط هذه القضيّة سواء في واقعها التاريخي أو في واقعها المعاصر..».

والحقّ أن المتحدّث لم يستطع ضبط حقيقة هذه القضية كما ادعّى من جهة،ولا أنه أحسن في ضبطرأيه تجاهها من جهة أُخرى..

وليس كلامنا . عزيزي القارئ . جناية عليه،وإنّما منَ دقّق وتمعن في محتوى ما ذكره الدكتور في مستهل حدّيثه، وقارنه بما استأنف به كلامه حول القضايا المختلفة، يستنتج . بلا شكّ أو ريب . ما استنتجناه.

وللوقوف على تلك الحقيقة يحسن استعراض بعضها إجمالاً ليتبيّن لك الحق من الباطل:

أوّلاً: تناقضٌ في الحوار:

إنّ في كلام الدكتور تناقضاً واضحاً، إذ إنه في بداية الحوار ذكر « أن فرقا منَ الغلاة الشيعة وهؤلاء أغلبهم قد انقرض...» .

وقال: «أنّ التيار الشيعي الذي وقف بين بين، أي ليس غلواً وليس زيديا فيً اقترابه من الفكر السنيُ يمّثل الآن أغلب الشيعة المعاصرين».

ثمّ ينعطف فيقول: «لكنّ المصريينّ تعاطفوا... دون أن يتحولّ هذا التعاطف إلى الغلو الذي يجعلهم معصومين أو الذي يجعلهم يحتكرون الإمامة والخلافة والسلطة دون الأمُة»!

ولا شكّ . عزيزي القارئ . أنّ هذا هو التهافت بعينه، إذ كيف يدعّي

تارة أنّ الشيعة المعاصرين ليسوا غلاةً ويعود فيتهّمهم بالغلو لتمسكهّم بالعصمة وامامة الائمةَ عّليهم السلام، مع العلم أن هذا هو مذهب أغلب المعاصرين من الشيعة إذا صحّ التعبير.

ثانياً: غياب المصطلح:

لعلّه غاب عن ذهن الدكتور معنى الغلوّ، المصطلح عليه في علم الكلام وفي الملل والنحل، حتىّ راح ينسبه للشيعة دون أدنى تعمق منه بعقائدهم، معتقداً بأنّ العصمة للائمَة غلوا، وهّذا باطل كما سيتبين.

ثالثاً: زورٌ وبهتان:

لا يخفى أنّ عدّ الغلاة من الشيعة زورٌ وبهتان وّان قالوا . أي الغلاة . بألوهية الائمةَ عّليهم السلام، إذ كيف يصح نسبّة تلك الفرق إلى الشيعة وهم ليسوا بمسلمين؟!

وهل يؤخذ الوليء بجرم المعتدي؟!

ناهيك عن الموقف الواضح لائمّتنا من الغلاة إذ إنهّم لعنوهم وطردوهم وحذروّا شيعتهم منهم، فكانوا يقولون: «لعنهم الله (الغلاة) إنّا لا نخلو من كذاّب يكذب علينا، أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاّب، وأذاقهم الله حر الحديد».

كما أخرج الكشّي عن أبي بصير، قال: قال لي أبو عبدالله: «يا أبا محمدّ! إرأ ممنّ زعم أنا أرباب».

قلت: «يرى الله منه».

فقال: «إرأ ممّن زعم أنّا أنبياء».

قلت: «يرى الله منه»[1].

هذا، ولدينا أدلّة على أنّ هذه الفرق بمعظمها . إن لم نقل كلهّا . من افتعالِ السلطات الجائرةوأعداء أهل البيت عليهم السلام.

رابعاً: قلةّ الدراية بعقائد الفرق:

قال: «لأنّ الزيديينّ لا يكادون يختلفون عن الفكر السنيّ،وهم في الاصوُل قريبون من المعتزلة...».

والصحيح أنّ الزيديةّ في الاصُول هم أقرب إلى الاثني عشرية من أهل السنةّوإن اختلفوا في التفصيل والتفريع.

وللتحقيق نذكر ما يلي:

أ . مفارقة واضحة:

إنّ ما صنفّه الدكتور احتكارا للسلطةوغلوا فيّ الشيعة . كما مر بك . يعتقد به الزيدية، وليس عليك إلا مراجّعة كتبهم الدالة على ذلك ومنها العقد الثمين في معرفةربّ العالمين تأليف: الامَير الحسين بن بدرالدين محمدّ (582 . 662 هـ) في فصل «الإمامة بعد الحسنين» قال:

«فإن قيل: لمن الإمامة بعدهما؟

فقل: هي محصورة في السبطين ومحظورة على ما عدا السبطين... وقد انعقد إجماع المسلمين على جوازها في أولاد فاطمة عليها السلامولا دليل على جوازها في غيرهم، فيبقى من عداهم لا يصلح».

(1) رجال الكشّي: 297 ح 529، عنه بحار الأنوار 25/297 ح 60.

ب . عقائد الزيديّة:

قال: «الزيدية شيعة لكنّهم لم يجعلوا الإمامة أصلاً من أصُول الاعتقاد..».

والواقع أنّ هذا ليس صحيحاً، لانَ منراجع كتبهم ومصادرهم يتبينّ له الحق كمّا في المصدر المذكور سابقا، حيث عقد المؤلّف لها بحثاً منفردا في فصول متعددةّ جاعلا منها أصلا منَ الاصوُل الخمسة التي تقول بها الاماميةِ، مبتدئا بقوله:

«فإن قيل: من أوّل الائمّة بعدرسول الله صلى الله عليهوآله وسلموأولىْ الامةُ بالخلافة بعده بلا فصل؟

فقل: ذلك أمير المؤمنين وسيّد الوصييّن علي بن أبي طالب.

فإن قيل: هذه دعوى، فما برهانك؟

فقل: الكتاب، والسُنة، واجماع العترة».

وفي كتاب الأحكام للإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (245 . 298 هـ)، قال:

«فإذا فهم ذلك، ولاية أمير المؤمنين وإمام المتّقين عليّ بن أبي طالب رحمة الله عليه واجبة على جميع المسلمين فرض من الله ربّ العالمين، ولا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتمّ اسم الايمان حتىّ يعتقد بذلك بأيقن الايقان، لان الله سبحانه يقول: (إنّما وليكم...)» [1].

كما يمكن للدكتور عملة مراجعة كتاب الأساس لعقائد الاكياس في

(1) الآحكام ـ طبعة 1410 هـ ـ 1/36.

معرفة ربّ العالمين وعدله في المخلوقين للإمام المنصور بالله القاسم بن يحيى بن علي الزيدي (ت 1029 هـ)، منشورات دار التراث الإسلامي صعدة اليمن، 1994، ص150 . 151.

* * *

القضايا التي يختلف فيها الشيعة عن السُنّة

ابتداءً نتعرّض لقضية ادعّى الدكتور فيها أن «الفتوى التي صدرت من المرحوم الامام الاكبر الشيخ شلتوت عن أن المذهب الشيعي مذهب إسلامي... كانت خاصّة بالمذهب الجعفري، وليست خاصّة بنظرية الامامة عند الشيعة، ولكن بعض الناس خلطوا هذين الأمرين...».

والمفهوم من كلامه أمران:

الأول: أن الاقرار بأن المذهب الشيعي مذهب إسلامي لا يتعدى الجانب الفقهي، وبمعنى آخر أن الفتوى لا تبيح الجانب الاعتقادي للشيعة، وأنّ نظرية الإمامة ليست مذهبا إسلاميا يتعبّد به.

والحاصل عند الدكتور . اعتماداً على رأيه الذي سنوافيك به . تكفير الشيعة بلا محالة بحسب الأصول الفقهية، لان الامامة تصبح بنظره بدعة وغلوّاً، لانه إدخال في الدين ما ليس منه وان وضح خلافه.

الثاني: أنّه يرى إمكانية الفصل بين «الفقه» و«العقيدة» فيما لو أريد الاتباع.

ونجيب على حاصل المفهوم فنقول:

أولاً: إن هذا يتنافى مع قناعته التي تفضل بها عندما قال: «أنا لا أميل إلى استخدام أساليب التكفير في داخل الامة الإسلامية» وصرّح بما يفيد أن الشيعة جزء من الامة الاسلامية.

ثانياً: لا أدري من أين له أن يفصل في المذاهب بين «الفقه» و«العقيدة» وكأنه نسي حينما بأن الاول تعني به «الفروع»

والثانية نعني بها «الأُصول»، وانمّا الفروع تابعة للاصُول.

ويشهد بهذا ما حكم به هو . حسب اعتقاده . من القول بتكفير الشيعة لاَهل السنُة .وانٍ لم يصوحوّا . إذ لا بد مُنّ إجواء أحكام الكفر على منكر الإمامة فقهاً كما قال، مثيل من أنكر التوحيد أو النبوة أو المعاد، وهذا يعني في الحقيقة عدم إمكانية فصل «الأُصول» عن «الفروع» في المذاهب، لانَ كثيرا منً أحكام الاخيرَة تتوقف على الاعتقاد بالاولى كُما بينا.

هذا كلّه فيما لو صحّ كلام الدكتور بأن فتوىالشيخ شلتوت إنماً كانت خاصة بالمذهب الجعفري، وليست خاصة بنظرية الإمامة، ومن عاد إلى الوراء قليلاً .وبالتحديد إلىزمن صدور الفتوى في 7/7/1959 . لعرف الحقيقة الدامغة التي تدحض كلّ ما جاء به الدكتور، من تلبيسات وأوهام بشأنها...

وللتوضيح أنقل . مقتطفاً . بعضاً مماً جاء فيها باختصار، قال شيخ الازهَر السابق:

«أولاً:...ولا عبرة بما يكُتب في بعض الكتب عن انحصار المذاهب التي يجوز تقليدها في الاربَعة المشهورة،ولا بما يقال من أنّ: من قلدّ مذهبا فليس له أن يْنتقل منه إلى غيره.

وفي ذلك يقول الشيخ عزالدين بن عبدالسلام: لم يزل الناس يسألون

من اتّفق من العلماء من غير تقيدّ بمذهب،ولا إنكار على أحد من السائلين، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوّها من المقلّدين، فإنّ أحدهم يتبعّ إمامه مع بعد مذهبه عن الادلَة مّقلد لهّ في ما قال، كأنه نبّي مرسُل، وهذا نأي عنً الحق وبعدّ عنُ الصواب لا يرضى به أحد من ذوي الالباب.

ثانياً:...

ثالثاً: إنّ هناك فرقا تنًتسب إلى علي،وّهم شيعته المهتدون، ومن هؤلاء الشيعة الصالحين الطائفة المعروفة بـ «الجعفرية» أو بـ «الإمامية الاثني عشرية».

رابعاً: لهذه الطائفة المعروفة أُصولها المستمدةّ من كتاب الله تعالى ومن سنةُرّسوله المرويةّ عّن أئمتهم في العقيدة والشريعة.

وليس الخلاف بينهم وبين مذاهب السُنة، أعظم من الخلاف بين مذاهب السنُةّ بعضها مع البعض، فهم يدينون بأصُول الدين، كما وردت في القرآن الكريم والسُنةّ المتواترة، كما يؤمنون بكل ّما يجب الايمِان به ويبطل الاسلِام بالخروج عنه من الاَحكام المعلومة من الدين بالضرورة...

خامساً:...». انتهى.

والمنصف الذي يطالع الفتوى، يعلم بأنّ الشيخ شلتوت إنمّا قدمّ هذه النقاط الخمس حتىّ يتضّح جليا مرّادَه،وهذا ما صرح به هو بعد تلك النقاط، قائلاً في نفس نصّ الفتوى: ومن هذا البيان يتضّح جلياً، فَذيل الفتوى . على مقتضى الاستفتاء . بجواز التعبّد بمذهب الشيعة الإمامية «الاثني عشرية» بلا فرق بين العبادات والمعاملات، مدركا بأن التعبد بّالمذهب فقها إنمًا يّتوقف

على بيان صحّة أُصول الدين التي يعتقدون بها، وهو ما ثبتّه في المقدمّة المذكورة آنفا، فلا مجال لدعوى الفصل بين

المذهب الشيعي كـ «فقه» وبين المذهب الشيعي كـ «أُصول للدين» حسب رأي شيخ الأزهر.

(ولا تلبسوا الحقّ بالباطل وتكتموا الحقّ وأنتم تعلمون)[1].

قضية آل البيت

قال: «وأنا أقول إنّ هذه ليست قضية خاصّة بالشيعة، لانَ كل السّنة يُحبّون آل البيت، وأئمة آل البيت هم من أئمة المسّلمين الّذين يتعاطف معهم المسلمون... لكن المصريّين تعاطفوا معهم لانهَمّ أضطُهدوا، لكن دون أن يتحول هذا التعاطف إلى الغلو الذي يجعلهم معصومين، أو الذي يجعلهم يحتكرون الإمامة والخلافة والسلطة دون الأُمّة».

والكلام عن تلك المقالة يقع في نقطتين:

الأُولى: في السلوك العملي المخالف:

دعنا من الذي تميّز به الشعب المصري عن غيره من حبّ لاهَل البيت عليهم السلام، إلا أنّ القول بأن كلّ السّنة يُحبّون أهل البيت عليهم السلام فيه نظر، لانّ هذا أمر لم تترجمه السيرة العملية، ولا شهده شيعة أهل البيت عليهم السلام في السلوك العملي لكثير من اتباع مذاهب أهل السُنة.

وهذا نجده جليّاً في تدوين الصحاح والمسانيد للحديث إذ إنّ بعضهم أعرض عن الرواية لائمَة أهل البيت عليهم السلام، والبعض الآخر تعرّض لما يوافق مذهبه لا غير، فالبخاري مثلاً أعرض عن أحاديث الامام جعفر الصادق عليه السلام، وأخرج منها لمن يكنّ العداء والحقد للامام علي عليه السلام

(1) سورة البقرة 2: 42.

كعمران بن حطّان الذي مدح قاتل الامام عليه السلام عبدالرحمن بن ملجم لعنه الله بقوله:

يا ضربة من تقيٍّ ما أراد بها * إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضوانا

والحال أنّ الامام الصادق عليه السلام عُرِف بسعة علمه وكثرة الذينّ نهلوا من يديه العلم الوفير حتى بلّغوا أربعة آلاف، ومنهم بعض أئمّة المذاهب، أمثال أبي حنيفة النعمان ومالك بن أنس.

فقد اشتهر عن الأوّل قوله: «لولا السنتان لهلك النعمان» وكان يعني السنتين اللتين تتلمذ فيهما على يدي الامام الصادق عليه السلام.

واشتهر عن الثاني قوله: «مارأت عين أفضل من جعفر بن محمّد».

ويقول عنه الجاحظ: «جعفر بن محمّد، الذي ملأ الدنيا علمه وفقهه، ويقال: إنّ أبا حنيفة من تلامذته وكذلك سفيان الثوري،

(1)

وحسبك بهما في هذا الباب» .

وذكره ابن خلّكان في وفياته قائلاً: «كان من سادات آل البيت، ولقبُّ بالصادق لصدقه، وفضله أشهر من أن يذّكر» [2] .

والعجب أنّ البخاري، وهو ممّن عاصره، لم يدرك فضله وقد أدركه أئمةُ المذاهب...

وهكذا الحال في المسانيد والصحاح التي نقلت من الرواية والحديث عن الإمام عليّ عليه السلام ما لا يتجاوز الـ 500 حديث! بينما نقلت عن أبي هريرة 6 آلاف حديث! والأخير لم يمضِ سوى سنتين وأشهر مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم !

(1) رسائل الجاحظ ـ للسندوبي ـ: 106.

(2) وفيات الأعيان 1/327 رقم 131.

أمّا الإمام عليّ عليه السلام فقد ربيُّ في حجر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتجاوز عمره بضع سنوات.

وسيرة الخلفاء والحكّام لأكبر شاهد على الممارسات الظالمة بحق أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، من القتل والتشريد والسبّ، لمجرّد أنّ ذنبهم الوحيد هو اتباّع علي بن أبي طالب عليه السلام وأولاده لا غير.

والدكتور نفسه قد أيقن بمظلوميّتهم عبر التاريخ، ولذا فسرّ حبّ المصريينّ لهم بسبب الاضطهاد...

وهذا الوضع من السلوك وإن تغيّر قليلاً في الوقت الحاضر، إلا أنه لا زال يمارَس في مختلف الدول، حيث إن بعضها جرّد الشيعة من حقوقهم المدنيّة. كما في ماليزيا. والبعض الآخر جعل يكيل التهم إليهم فيعتقل الواحد تلو الآخر خوفاً على الحكم من التشيّع والفكر الشيعي الذي لا يقبل المساومة على الحقوق المسلوبة.

الثانية: في الحبّ المزوج:

قبل كلّ شيء لا بدُّ من الاشارة إلى أننا نكن خالص الاحترام والحب للشّعب المصري، خصوصا لتميزه عنّ الشعوب الأُخرى بحبّ أهل البيت عليهم السلام...

ولكن، أليس من واجب الدكتور. ومن باب الأمانة العلمية. تعريف الآخرين بالمضطهِد حتىّ لا يختلط الامرَ عليهم فيحب الواحدُ منهم المضطهدَ والمضطهِد معاً؟!

وهل يعقل هذا النوع من الحبّ المزوج؟!!

* * *

قضيّة الإمامة

لمّا كانت الإمامة. كما قال بأنها. «تمثلّ نقطة الخلاف الوحيدة بين السنةّ والشيعة»، ارتأينا أن نوضح للدكتور بعض

الحقائق التي غفل عن ذكرها، متناولين في القضية نقاطاً عديدة:

النقطة الأُولى: في النصّ:

قال: «إذن القضية أنّهم جعلوا الاِمامة بالتعيين، وقالوا بروايات انفردوا بها: أنّ الامام والوصي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الإمام عليّ..».

أقول: نعم، فالشيعة قائلون بالنصّ في مقابل غيرهم الذّين اضطربوا تارة فقالوا بالنصّ على أبي بكر، وتذبذبوا أخرى فادّعوا الاِجماع عليه، وثالثة جعلوا الشورى هي الاساس في الامامة والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن المناسب في المقام التعرّض إلى أُمور، منها:

أ ـ تعريف الإمامة في كتب الفريقين:

يقول السعد التفتازاني في تعريفها أنّ: «الامامة رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم» [1].

وأمّا علاّمتنا الحليّ فيقول: «الامامة رئاسة عامة في امورُ الدين والدنيا لشخص نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم» [2].

---

(1) شرح المقاصد في علم الكلام: 234.

(2) الباب الحادي عشر مع شرحه النافع يوم المحشر ـ للمقداد بن عبدالله الحلي ـ: 82.

ومن الواضح أنّ الفريقين من حيث المبدأ اتفّقوا على تعريف الاِمامة من حيث المفهوم، ولكنهمّ اختلفوا في من له الامامة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من جهة، وأنّها هل هي منصب عاديّ أم أنهّا منصب ربانّي من جهة أخرى [1].

ب ـ الخلافة عند أهل السُنّة:

قال: «أهل السُنّة يعتبرون أنّ الامامة بمعنى الخلافة جزء من الشورى، وأنها جزء من سلطة الامة، وأن الامامة بـ (البيعة) و(الاختيار) و(الشورى)، بينما الشيعة يعتبرون الاِمامة بـ (النصّ) و(التعيين من السماء) لهؤلاء الائمة، وأن الامة لا شأن لها في اختيار الاِمام، والشورى لا دخل لها في اختيار الاِمام، والبيعة لا دخل لها في اختيار الاِمام».

وقال أيضاً: «الميادين الحقيقية للاجتهاد يتميزّ بها الفكر السنيّ كفكر عقلاني في النظر إلى الامورُ والى الشورى والى سلطان الأُمة، أين هو التميزّ بين مذهبين؟! أحدهما يقول: إن الامة لا شأن لها بالدولة والسياسة والامامة، ومذهب يقول: إن الامة هيُ المعصومة (لا تجتمع أُمتي على ضلال)، وفيه العصمة للامُةّ. والشورى للامة. والسلطان للامة».

والحقّ أنّ المتتبعّ لما قيل عن الخلافة في كتب أهل السنة يستخلص ـ كما أشرنا ـ أن القول بصحتها لابي بكر يرجع إلى ثلاثة آراء:

الأوّل: في النصّ عليه:

(1) للمزيد من الاطّلاع في المسألة راجع كتاب «الإمامة في أهم الكتب الكلامية، وعقيدة الشيعة الإمامية»، السيّد علي الحسيني الميلاني ـ منشورات الشريف الرضي، ص 44.

وهذا لم يذكره الدكتور نفسه لوضوح أنّهم لا يقولون بالنصّ، إذ لا محصّل له ولا دليل عليه سوى ما ادعّاه بعض أهل السُنّة أمثال البكرية، وهو قول شاذ لم يلتزم به أحد من أكابرهم لضعف الادلّة عليه، ولم يصل إلينا أن أبا بكر احتج على أحد بالنصّ عليه من قبل النبيّ، والإ لّما حصل في سقيفة بني ساعدة ما حصل!!

الثاني: في الإجماع عليه:

ودليلهم ما روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تجتمع أُمّتي على ضلال» أو: «على خطأ» كما في بعض النصوص، ونحن لو سلّمنا بها وبصدورها منه صلى الله عليه وآله وسلم إلاّ أنهّا لا تنفع في مقام الاستدلال على خلافته، لانهَاّ خارجة تخصّصاً، إذ كيف يدُعّى إجماع الامةُ عّلى صحة خلّافة أبي بكر وفيها من الصحابة الكبار الذين كّانوا يعارضونها، أبرزهم الإمام عليّ عليه السلام والعباّس بن عبدالمطلبّ والفضل ابن عباسّ وخالد بن سعيد والمقداد بن الاسودَ الكندي وسلمان الفارسي وأبو ذرّ الغفاري وعمّار بن ياسر والواء بن عازب، وغيرهم، خصوصا ًمن بني هاشم.

وهذا اليعقوبي يصوّح في تخلفّ علي ّعليه السلام وبعض الصحابة عن بيعة أبي بكر.

وذاك البلاذري في أنسابه (1) وابن أبي الحديد في شوح نهج البلاغة (2) ز. ينقلان أنّ أبا بكر بعث عمر إلى عليّ عليه السلام حين رفض البيعة له وقال: «ائتني به بأعنف العنف» فلمّا أتاه جرى بينهما كلام، فقال عليه السلام: «احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلاّ ليؤثرك

(1) أنساب الآشراف ـ للبلاذري ـ 1/587.

(2) شوح نهج البلاغة 6/11.

غداً»..

ويبقى أن نسأل أين هو هذا الإجماع للامُة؟!

الثالث: في الشورى:

في الواقع يتساءل الإنسان عن تلك الشورى التي كانت محور الخلافة عند أهل السنُةّ، حتىّ جعل الدكتور يميز ّبين المذهبين معتوراً أنّ الشيعة عندما يقولون بالعصمة للائمَةّ بالنص ّعليهم يسلبون الامةُ حقّها.. ّ

وهذا في الحقيقة جهل من الدكتور لحقيقة التشيّع، وسنوافيه بالحقّ عند البحث في العصمة، إلا أن القول بأن الشورى هي التي تعصم الأُمةّ من الخطأ، وأن الخلافة هي جزء من الشورى يستلزم بطلان خلافة الاولَ والثاني!

وتوضيح ذلك في ما يلي:

1 . الشورى والسقيفة:

إنّ من سبرَ أغوار السيرة وتتبعّ مجرى الاحدَاث في سقيفة بني ساعدة، يتضّح له أن ما جرى لم يكن في الحقيقة شورى، وإنّما نزاع ومشاحنة حادّة على السلطة.

وأين هي تلك الشورى التي ليست لها ضوابط محدّدة، حتّى وصلت إلى حد السباب والهم بالقتل؟!

وحتّى لا نكون من أصحاب الشعارات الواقة.. لا بأس بالعودة إلى الوراء قليلا والقاء نظرة سريعة من نافذة سقيفة بني ساعدة، حتّى يعلم الخبر كما في كتب أهل السنّة.

نقل الطبري في تاريخه أنّ الحبّاب بن منذر، الصحابي البدري،

عندما ارتفعت الأصوات ردّ على عمر قائلاً: «يا معشر الانصَار! أملكوا على أيديكم،ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإنْ أبوا عليكم ما سألتموهم فاجلوهم عن هذه البلاد وتولوا عليهم الامُور...

فقال عمر: إذاً يقتلك الله!

قال الحبّاب: بل إيّاك يقتل!»[1] .

وهذا الطبري من نفس الجزء،وأحمد في مسنده ينقلان قول بعضهم: «أُقتلوا سعداً قتله الله، إنهّ منافق أو صاحب فتنة» وقد قام عمر على رأسه ويقول: «لقد هممتُ أن أطأك حتّى تندر عضوك أو تندر عيونك»[2] ُع.

وقد نقل الطبري أيضاً وفي نفس المصدر، وكذا في السيرة الحلبية أنّ قيس بن ساعدة أخذ بلحية عمر، فقال له الاخَير: «والله لو حصصت منه شعرة مارجعتَ وفي فيك واضحة! أو: لخفضت منه شعرة مارجعتَ وفي فيك جارحة»[3] ..

وقد ذكر الطبري في المصدر السابق عن أحدهم قوله: «إنّي لارَى عجاجة لا يطفئها إلا الدم».

وهذا ابن هشام في السيرة النبوية ينقل عن عمر قوله: «كثر اللغط وارتفعت الأصوات حتّى تخوفت الاختلاف»[4] ...

(1) تاريخ الطبري 3/209.

(2) مسند أحمد 1/56 ، تاريخ الطبري 3/210.

(3) السيرة الحلبية 3/387.

(4) السيرة النبوية لابن هشام 2/660.

وهل مثل هذا الاجتماع وبهذه الكيفية يسمّى شورى؟!!

وهل إنّ مثل هذه البيعة هي التي ترتضيها الامُة؟!

الجواب هو ما تلفّظ به عمر نفسه عندما قال:

«كانت بيعة أبي بكر فلتة كفلتة الجاهلية وقى الله المسلمين شرّها».

وبلفظ آخر: «كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمّت، وإنّها قد كانت كذلك إلا أن الله قد وقى شرها، من بايع رجلا منً غير مشورة من المسلمين، فإنّه لا بيعة له»[1].

2 . الشورى وخلافة الثاني:

لو صحّ ما قاله الدكتور بأنّ الشورى هي المقوّم للخلافة، فأين هي وأين هو سلطان الامةُ في خلافة الثاني؟!

لأنك لو ألقيت نظرة سريعة في صفحات التاريخ لعلمت أنها . أي خلافة عمر . لم تكن سوى استخلافاً، يقول ابن قتيبة: «دعا أبو بكر عثمان فقال: أكتب عهدي. فكتب عثمان وأملى عليه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة آخر عهده بالدنيا نازحاً عنها، وأول عهده بالآخرة داخلا فيها، إنيّ أستخلف عليكم عمر بن الخطابّ...»[2] وزاد ابن الأثير في الكامل في التاريخ أنّ أبا بكر غشي عليه فأكمل عثمان وكتب فيه استخلاف عمر فأفاق أبو بكر وقال: «إقرأ علي.ّ فقرأ عليه، فكبّر أبو بكر وقال: أراك خفت أن يختلف الناس إن متّ في

---

(1) راجع السيرة النبوية 2/658، تاريخ الطبري 2/446.

(2) الإمامة والسياسة 1/18.

غشيتي»[1].

ومن الثابت أيضاً قول عمر كما نقل الطوي، وفي تاريخ الخلفاء: «لو كان أبو عبيدة بن الجراح حياّ استخلفته، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيّاً استخلفته»[2].

3 . الشورى في الميزان:

ولنا الحقّ أن نقول: ترى هل أدرك ابو بكر أنّ الاستخلاف هو أفضل السبل لابعاد الامةُ عن الفتنة، وأن الرسّول صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرك هذا السبيل؟!

نقول أيضاً: أترى أنّ عمر أدرك بنفسه أهميّة أن يعينّ هو أسماء الذينّ سيشكلونّ الشورى من بعده، والنبي صلّى الله عليه وآله وسلم قد خفي عليه هذا الأمر؟!

وكيف يعقل أن يبيّن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم صغائر الأمُور وأحكامها حتىّ التخليّ وينسى أن يبين للناس أحكام تلك الشورى المزعومة ووظائفها، التي إليها يرجع مصير الأُمةُ، فلا يعينّ أفرادها ولا يبينّ أحكامها؟!

كلّها أسئلة ليس لها من جواب!

غير أنّ الشورى لم تكن مفهوماً مرتكزاً بين الصحابة حتىّ عند أبي بكر وعمر، ولا كانت أساسا تبنّي عليه الامةُ صلاحها.

والذي يثبت . حقّاً . أنّ الشورى ليست هي الجزء المقوم للخلافة، وما ادعيّ من دلالة بعض الآيات عليها ليس واضحا، وهو خارج عن محلّ

(1) الكامل في التاريخ 2/292.

(2) تاريخ الطوي 5/34 ، تاريخ الخلفاء: 127.

البحث بالإضافة إلى أنّها منقدحة بترك الخلفاء لها، ومجملة لم يبينّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحكامها لو صح الاستدلال بها... فيبقى أن نعود إلى النصّ لنرى مدى صحّة ما اعتقد به الشيعة في النصّ على علي عليه السلام.

ج . أدلّة الشيعة على إمامة عليّ عليه السلام:

قال: «قالوا بروايات انفردوا بها...».

لا أدري كيف توصّل الدكتور إلى هذه النتيجة؟! مع العلم بأنّ كتب الشيعة تزخر بالاثباتات والادلّة التي ذكرتُ في كتب الفريقين، وقد حُققّت في محلها، إلا أنّنا تفنيدا لماً ادعي نبحث في بعضها اختصارا، معتمدين على شواهد من القرآن والسنة يؤيّدها حكم العقل، مع ذكر أهم المصادر لاهلَ السنة.

1 . فاتحة الكلام:

وهي في مقدّمة عقلية مفادها أنّ الامامة «كالنبوة» لطف مّن الله تعالى، فلا بد أنّ يكون في كل عصّر إمام هاد يخلفِ النبي في وظائفه، من هداية البشر، وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشأتين، وله ما للنبيّ من الولاية العامّة على الناس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم والعدوان من بينهم.

وعلى هذا، فالإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الانبَياء هو نفسه يوجب أيضا نصّب الامام بعد الرسول، فلذلك نقول: إنّ الامامة لا تكون إلا بالنصّ من الله تعالى على لسان النبي

أو على لسان الإمام الذي قبله»[1] .

إذن فالقضية هي أنّ الامامة مقتضى لطف الله عزّ وجل بعباده، وكماله المطلق، حتى يعرف الناس طريق سعادتهم وصلاحهم.

2 . من أدلّة الشيعة في القرآن:

نكتفي منها بآية الولاية، وهي قوله تعالى: **(إنّما وليكم الله ورسوله والذّين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)**[2]

وهي آية مباركة نزلت في حقّ عليّ عليه السلام وروايات الخاصة والعامة متضافرة على نزولها في حقه عليه السلام وقد نقل العلاّمة الاَميني في الغدير[3] 66 مصدراً من مصادر أهل السنّة، نذكر منها:

ذخائر العقبى ـ لمحبّ الدين الطوي ـ: 102 ، وتفسير ابن كثير 2/14 ، والنسائي في صحيحه، وابن جرير الطوي في تفسوه 6/289 ، والحافظ الطواني في معجمه الأوسط، والزمخشوي في الكشّاف 1/347 ، وابن أبي الحديد في شوح نهج البلاغة 3/275 ، والقاضي البيضلوي في تفسوه 1/345 ، والسيوطي في الدرّ المنثور 2/293...

ولفظ الحديث، أنّه روي: «عن أنس بن مالك أنّ سائلا أتى المسجد وهو يقول: من يقوض المليّ الوفي، وعلي عٌليه السلام راكع يقول بيده خلفه للسائل، أي: اخلع الخاتم من يدي.

(1) عقائد الإماميّة ـ للشيخ محمّدرضا المظفّر، منشورات إشكوري، ط 1413 هـ ـ: 92.

(2) سورة المائدة 5: 55.

(3) الغدير 3/199 ـ 205 ، وهو للعلاّمة عبدالحسين أحمد الاَميني النجفي، مؤسسّة الاعلَمي، بيروت ط 1994 م.

قال رسول الله: يا عمر! وجبت.

قال: بأبي أنت وأُمّي يا رسول الله، ما وجبت؟!

قال: وجبت له الجنّة، وما خلعه من يده حتّى خلعه الله من كل ذنبٍ ومن كل خَطيئة.

قال: فما خوج أحد من المسجد حتّى نول جبوئيل بقوله عزّ وجل: **(إنّما وليكم الله ورسوله والذّين آمنوا الذيّن يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)** فأنشأ حسّان بن ثابت يقول:

أبا حسن تفديك نفسي ومهجتي * و كل بطيء في الهدى ومسلع

أيذهب مدحي والمحبّين ضائعاً؟! * وما المدح في ذات الاله بضائع

فأنتَ الذي أعطيتَ إذ أنتَ راكع * فدتكَ نْفوس القوم يا خير راكع

بخاتمِكَ الميمون يا خيرَ سيدّ * ويا خير شار ثمٍ يا خير بائع

فأنزل اللهُ فيك خيرَ ولايةٍ * وبينهّا في محكمات الشوائع»

ولفظ «الوليّ» في الآية دالٌ على الامِامة لمن أنصف وترك التعصبّ، وتفسوها بالمحب والناصر خلط للمتعلق بّالمفهوم، على أنّه أول ما يتبادر للذهن معنى «الولي» بمعنى المتصوفّ، ولذا لا يشك أحّد في أن قوّله صلى الله عليه وآله وسلم كما في مسند أحمد: «أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليهّا فنكاحها باطل» على أن المواد منه التصوفّ لا الحب والنصوة..

والحاصل

أنّ الوايات التي فسوّت الآية لم ننفود بها، وهو القدر المتيقنّ في المقام، فلا يصح مّا قاله الدكتور من أننا انفودنا بالوايات الدالّة على إمامة عليّ عليه السلام، وسنشير إلى آيات أخُوى من هذا القبيل عند البحث في العصمة.

3 . من السُنّة النبوية:

وهي كثيرة جداً، وإنّما نكتفي بما يناسب البحث:

* حديث الدار في يوم الإنذار:

وهو من الأَحاديث التي لا شكّ في صحتّها، وقد ذكرته كتب الفريقين في الصحاح وغيرها...

منها: ما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن البراء بن عازب قال: «لمّا نزلت هذه الآية: **(وأنذر عشيرتك الأَقربين)** جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبدالمطّلب وهم يومئذٍ أربعون رجلاً.. ثم أنذرهم رسول الله فقال: يابني عبدالمطّلب! إنّي أنا النذير إليكم من الله عزّ وجلّ والبشير، فأسلموا، وأطيعوني تهتدوا.

ثمّ قال: من يؤاخيني ويؤازرني، ويكون وليّي ووصيّي بعدي، وخليفتي في أهلي، يقضي ديني؟!

فسكت القوم، فأعادها ثلاثاً، كلّ ذلك يسكت القوم ويقول عليٌّ أنا.

فقال في المرّة الثالثة: أنت.

فقام وهم يقولون لأَبي طالب: أطع ابنك، فقد أُمرَّ عليك!

هذا، وقد أُخرج الحديث بطرق متعدّدة، وفي صورٍ مختلفة، منها ما ذكره أحمد بن حنبل في مسنده 1/111 ، وتاريخ الطبري 2/62 ، والكامل في التاريخ 2/40 ، والنسائي في الخصائص: 18 ، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة 3/200، والسيوطي في جمع الجوامع 6/408، والحلبي

في سيرته 1/304.

وفي الحديث دلالة واضحة على الوصاية والخلافة من بعده وإنْ عزَّ على بعضهم الاقرار بها! كما فعل الطبري في تفسيره 19/74 عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أيّكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟ «مستبدلاً» الكلمتين الأخيرتين بـ «كذا وكذا»!!.

وهكذا فعل ابن كثير في تفسيره أيضاً 3/351!!

ولا أعتقد أنّ لهذا مبرراً سوى إنهّ تحريف للكلم عن مواضعه.

حديث المنزلة:

وهو حديث متواتر متّفق على صدوره من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقد رواه جمع المحدثّين بما فيهم أصحاب الصحاح، كالبخاري في صحيحه 5/24 ، ومسلم في صحيحه 6/120 . 121 ، والترمذي في جامع الصحيحين 13/175، والنسائي في الخصائص: 14 ، وابن كثير في البداية والنهاية 7/340 ، وابن الأثير في أُسد الغابة 4/26 ، وأحمد بن حنبل في المسند 2/74.

ونصّ الحديث ـ كما في البخاري ـ أنّه لمّا أراد الرسول الخروج إلى غزوة تبوك خرج الناس معه، فقال علي: «أخرج معك؟».

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا».

فبكى عليٌّ، فقال له رسول الله: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنّه لا نبي بعدي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي».

حديث الغدير:

كأنّ الدكتور قد غاب عن ذهنه أنّ عمدة الادلّة عند الشيعة الدالة على النص هو حديث الغدير، الذي نص على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وقد تحقّق عند الجميع بأنّه قد روي، وثبت عند الفريقين.

وقد روى ابن عساكر في تاريخ دمشق 2/45 ، قال: «أخبرنا... عن حذيفة بن أُسيد، قال: لمّا قفل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حجّة الوداع نهى الصحابة عن شجرات البطحاء متقاربات أن ينزلوا حولهنّ، ثم بعث[1] إليهنّ فصلّى تحتهنّ.

ثمّ قام فقال: أيّها الناس! قد نبأني اللطيف الخبير، أنه لم يعمر نبي إلاّ مثل نصف عمر الذي يليه من قبله، واني لأظن أنه يوشك أن أُدعى فأُجيب...

ثمّ قال: أيّها الناس! إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وانيّ أولىٰ بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه.

ثمّ قال: أيّها الناس! إنيّ فرطكم وانكم واردون علي الحوض... واني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما! الثقل الأكبر: كتاب الله سبب طرفه بيد الله عزّ وجلّ، وطرف بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلوا ولا تبدلوا؛ والثقل الأصغر: عترتي أهل بيتي، فإنّه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض».

(1) وفي روايات أُخرى: «غدا» أو «عمد» إليهنّ.

وقد ذكر الشيخ أبو طالب تجليل التبريزي في كتابه شبهات حول الشيعة[1] عدداً من الاسانيد المنتهية إلى صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من كتب أهل السُنّة وصلت إلى 245 طريقاً ذُكرت في:

مسند أحمد بن حنبل 1/84 و88 و118 و152 و331 ، و ج4/281 و370 و372 ، و ج5/358 و366 و370، الخصائص ـ للنسائي ـ: 4 و21 و24 و26 و40 ، صحيح الترمذي 13/165 ، المستدرك على الصحيحين 3/109 و116، تفسير ابن كثير 2/14، سنن ابن ماجة 1/55 ـ 58 ، تاريخ دمشق: ذُكر في ما يقارب 29 موضعاً في الجزء الثاني منه، منها

في ص 18 و19 و28 و30 و53 ، تاريخ بغداد 2/13 و12/343 و14/236 ، مجمع الزوائد، كفاية الطالب، الإصابة، الكنى والأسماء، مناقب ابن المغازلي، أُسد الغابة، المعجم الكبير، البداية والنهاية، ميزان الاعتدال، فوائد السمطين، الكنى للبخاري، الجرح والتعديل، وغيرها من المصادر التي يطول البحث فيها ولا تدع مجالاً للشكّ في صدور الحديث.

كما يمكن الرجوع إلى الجزء الأوّل من كتاب الغدير للعلاّمة الاميَني، لتعرف أن النص لم ينفرد به الشيعة، بل رواه 12 صحابياً، و84 تابعياً، و360 من أئمّة الحديث وحفّاظه.

نعم، يبقى النقاش في الدلالة، وهي واضحة لمن جرّد ذاته عن العصبية، إذ لا معنى لأنْ يجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس قبل ارتحاله إلى العليّ القدير بشهرين وعدّة أيّام ليحث الناس على نصرة علي دون استخلافه، إذ إن نصّ ته تحصيل حاصل يعرفها جميع المسلمين آنذاك،

(1) شبهات حول الشيعة، الشيخ أبو طالب تجليل التبريزي ـ دار القرآن الكريم، إيران ـ قم، ط 1417 هـ.

فلا بُدّ أن يكون المعنى هو تنصيب عليّ عليه السلام خليفة لا غير، وإلا فما معنى أن يعقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجالس تهنئة وتبريك، ويأمر أصحابه بالتهنئة لعليّ عليه السلام ومنهم عمر بن الخطاب الذي هنأ علياً بقوله: «بخ بخٍ لكٍ يا عليّ، أصبحت مولانا ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة» وقد نقل العلاّمة الاميَني في كتابه المذكور لحديث التهنئة؛ ستينّ مصدراً من مصادر أهل السُنّة[1] .

حديث الثقلين:

وهو حديث مشهور متّفق عليه بين المسلمين، وقد رواه من العامّة الترمذي في جامع الصحيح 5/621 ، الطواني في المعجم الكبير: 127 و157 ، الحاكم في المستدرك على الصحيحين 3/109 ، الهيثمي في مجمع الزوائد 9/163، المتّقي في كنز العمّال 1/340 ، ابن الأثير في جامع الأُصول 10/470 ، ابن كثير في تفسير القرآن العظيم 5/662، السيوطي في الدرّ المنثور 2/60، مسلم في الصحيح 4/1873، ابن كثير في البداية والنهاية 7/348 ، وغيرهم...

ولفظ الحديث ـ كما في كنز العمّال ـ عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّي تركت ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض؛ وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

والمفهوم من الحديث أنّ ضلال الأُمّة وهديها مرهون باتباعّ تلك العترة الطاهرة والتمسك بّها، لانهم َأي أهل البيت . يدورون مدار القرآن

(1) الغدير 1/272 ـ 283.

العزيز، وهذا دليل على أنّهم العالمون بتأويله وتفسيره، وأنّهم السبيل الوحيد للنجاة، فكيف لا يكون هذا نصاً على ولايتهم، وأنّهم الأوَصياء على الناس من بعده والإليهم يرجع في مختلف شؤون الحياة؟!

النقطة الثانية: في العصمة:

تميّزت الإمامية الاثنا عشرية بالقول بوجوب عصمة الامام دون الفرق الاخرى... ولتوضيح هذه المسألة لا بد مُنّ تناول نقاط عديدة:

أ . في معنى العصمة وحدّها:

يقول الشيخ المفيد في كتابه النكت الاعتقادية: «العصمة لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلَّف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها»[1] .

وبمعنىً آخر فإنّ العصمة هي أعلى درجات التقوى والابتعاد عن الشهوات... فأين هو الغلوّ بهذا المعنى؟!

ب . في أدلّة الشيعة على العصمة:

قال: «وهم بدلاً أن يقيسوا منصب الإمامة كما صنع أهل السنّة على الولاية، قاسوا منصب الامامة على النبوة والرسالة، فجعلوا الأئمّة معصومين كما أنّ الرسل معصومون، وجعلوهم المرجع للشريعة دون الامةُ، وجعلوهم هم الحجة دون الامة».

نعم، نحن نقيس الإمامة بالنبوّة والرسالة بخلاف أهل السنّة الذين قاسوا هذا المنصب على الولاية والولاة كما ذكر الدكتور، ولكن نقول له:

---

(1) سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد محمّد بن محمّد النعمان (336 ـ 413 هـ) ـ دار المفيد، بيروت 1993: 37 ـ تحقيق السيّد محمّدرضا الحسيني الجلالي.

إنّ هذا أمر منصوص عليه من الشارع، وبرهانه القرآن الكريم، وتحديداً في آيات هي دالةّ نقلاً وعقلا على إمامة الائمةَ من جهة، وعصمتهم من جهة أُخرى، منها:

1 . آية الطاعة:

وهي قوله تعالى: **(يا أيّها الذّين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولُي الامرَ منكم...)**[1] .

وأمّا نقلاً، فقد روى الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل 1/149 أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب، وكذا رواها كلٌّ من أبي حيّان الاندلسي في تفسير البحر المحيط 3/278 ، ومحمّد صالح الترمذي في المناقب المرتضوية: 56 ، والقندوزي في ينابيع المودّة: 116 ، والآمرتسوي في أرجح المطالب: 85..

هذا من حيث المناسبة على أنّ «أُولي الامرَ» مقصود بها علي، فتكون طاعته واجبة كما هي طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما عقلاً،

فالآية تثبت العصمة لعليّ عليه السلام خصوصاً،ولاولُي الامرَ عموما، إذً إن الله قون طاعة الوسول بالطاعة لاولي الأمر، فلو قلنا بجواز أن يأمر الله بالطاعة لغير المعصوم، فإنّ لازمه جواز الامَر بالطاعة لمن يمكن في حقه ّفعل المعصية، ويستحيل أن يأمر الله تعالى ويرخّص في اتبّاع من يجوز في حقهّ العصيان؛ لانهَ قبيح بحكم العقل، كما هو الحال في حق النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من الاتفّاق على عصمته، حذرا ًمن انقداح الوثاقة في

(1) سورة النساء 4: 59.

نقله صلى الله عليه وآله وسلم للاَحكام الالِهية «فلو جاز الخطأ عليه لم يبق وثوق بما تعبدنّا الله تعالى به وما كلفناَّه، وذلك يناقض الغرض من التكليف وهو الانقياد إلى مراد الله تعالى»[1] .

من هنا لا بُدّ أن تكون الطاعة المشار إليها في الآية مختصة بمن هو معصوم، إذ لولا عصمة أولُي الامرَ لما أمرنا الله تعالى بطاعتهم، وللعلّة ذاتها ولنفس الملاك الذي في الوسول صلى الله عليه وآله وسلم من ضرورة العصمة عقلاً.

وهذا الإمام الرازي في تفسير الآية[2] يذعن لتلك الحقيقة، ويصوّح بدلالتها على العصمة.

2 . آية التطهير:

وهي قوله تعالى: **(إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهرّكم تطهيرا)**[3] .

وقد وصلت الروايات التي دلّت على نزولها في حقّ أصحاب الكساء:رسول الله،وعلي،ّ وفاطمة،والحسن،والحسين صلوات الله وسلامه عليهم، إلى حدّ التواتر، ومن علماء أهل السنُةّ الذيّن رووا نزولها في حقهمّ عليهم السلام الطبري في جامع البيان 22/6 ،وابن كثير في تفسير القرآن العظيم 3/458 ،والبلاذري في أنساب الاَشراف 2/104 ،والسيوطي في الدرّ المنثور 5/198 ،والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين 2/416 ،وابن عساكر في تاريخ دمشق 1/250، وغيرهم... حتّى وصلت

(1) كشف المراد ـ للعلاّمة الحلي ـ: 391.

(2) التفسير الكبير . للفخر الرازي . 1/144.

(3) سورة الاَحزاب 33: 33

ما يقارب أربعين طريقاً.

وأمّا الدلالة فواضحة:

إذ إنّ المراد من الرجس في الآية: القذارة، التي هي أعمّ من الماديّة والمعنوية.

يقول ابن منظور في لسان العرب إنّ «الرجس: القذر، وكلّ قذر رجس، وفي الحديث: أعوذ بك من الرجس النجس. وقد

يعبّر به عن الحرام والفعل القبيح والعذاب واللعن والكفر»[1].

وقال الزجّاج: «الرجس في اللغة كلّ ما استقذر من عمل»[2].

وقال ابن الكلبي: «رجس من عمل الشيطان أي مأثم».

والملاحظ أنّ القرآن قد استعملها عشر مرّات في الامور المادية والمعنوية، فوصف بالرجس الذينّ لا يعقلون، في قلوبهم مرض، لا يفقهون، لا يتوبون، لا يذّكرّون، كفروا، كذبوا، نافقوا.. إلى آخره،ولا شك أن المنفي مطلق الرجس،وأن الآية دالة على عصمة أهل البيت بنفي مطلق الرجس عنهم واختصاصهم بها.

ولفظ الحديث عن واثلة بن الاَصقع، قال: «جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزل أُم سلمة، قد جاء الحسن فأجلسه على فخذه اليمنى وقبّله، وجاء الحسين عليه السلام فأجلسه على فخذه اليسرى فقبلّه، ثم جاءت فاطمة فأجلسها بين يديه، ثمّ دعا بعليّ عليه السلام فجاء، فأردف عليهم خيبرياً، كأنيّ أنظر إليه، ثم قال: **(إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً)** ».

---

(1) لسان العرب 6/94، مادة «رجس».

(2) معاني القرآن وإعرابه 2/203.

3 . آية الإمامة:

وهي قوله تعالى: **(وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه بكلمات فأتمهنّ قال إنيّ جاعلك للناس إماما قَال ومن ذريتّي قال لا ينال عهدي الظالمين)**[1].

ومن الواضح أنّ إبراهيم عليه السلام عندما سأل الإمامة لذريتّه أجابه عز وّجل بأن هذا المقام لا يناله ظالم،ولا شك أنّ من أذنب ذنباً في حياته ظالم في حقّ نفسه، وظالم لها وإن عاد عن ظلمه ولرتفع العقاب عنه،والآية مطلقة تشير إلى كل من ظلم نفسه سابقاً وحالاً فكيف لو كان الظلم هو الشرك فإنهّ ظلم عظيم بنص القرآن الكريم؟!

والنتيجة: إنّ الإمامة لا تصلح إلا لّمن خلت نفسه عن الذنب، وبمعنى آخر فإن شّرط الامامة العصمة، ومن دونها لا تصح.

النقطة الثالثة: في مسائل متفرّقة بين الإمامة والعصمة:

لقد تعرّض لمسائل متعددّة في قضية الامامة لا بأس أن نشير إلى بعضها ونترك الاخرُى إلى محلها،وهي كما يلي:

أ . احتكار أو إصطفاء للإمامة؟!

قال: «لكنّ المصريين تعاطفوا معهم... دون أن يتحولّ هذا التعاطف إلى الغلو الذي يجعلهم معصومين، أو الذي يجعلهم يحتكرون الإمامة والخلافة والسلطة دون الأُمّة».

---

(1) سورة البقرة 2: 124.

إنّ العصمة وانتخاب أفراد معيّنين من ذريّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم للامامةِ لا ينافي مصلحة الامة، وليس هذا احتكاراً، وإلاّ لكان اختيار الله عزّ وجل لآدم ونوح وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين كذلك، وقد قال الله تعالى: **(إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذريّةً بعضها من بعض والله سميع عليم)**[1].

وقال عزّ وجلّ: **(وكذلك يجتبيك ربّك ويعلّمك من تأويل الاحَاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق إنّ ربك عليم حكيم)**[2].

وقال عزّ وجل: **(ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وجعلنا في ذريّتهما النبوة والكتاب...)**[3].

لذا، نحن نسأل الدكتور هل إنّ القول بجعل النبوة والكتاب في خصوص ذريّة إبراهيم ونوح احتكار لهما؟!

ولا أعتقد أنّ أحداً من المسلمين يتجرأ بنسبة ذلك إلى الله تعالى، والسبب جلي.

ب . بين النبوّة والامِامة:

إنْ قلت: إنّ العصمة والامِامة لا يتعُدى بهما إلى من هم دون مستوى النبوة.

نقول لك: إنّ علماء المسلمين ومحدثيهم اتفقوا على النصوص التي استدل بها الشيعة على إمامة الائمة، والتي لها دلالة قاطعة على أنّ الامِامة

(1) سورة آل عمران 3: 33.

(2) سورة يونس 12: 6.

(3) سورة الحديد 57: 26.

هي امتداد للولاية التي كانت قبلهم، وليس الالتزام بهذا موجباً لمناقضة عقلية إذا أُنيطت العصمة لهم على فرض طاعتهم وولايتهم كما فرضت طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وولايته على الناس.

فلا مانع عندئذٍ أنْ يخصّ الله بعض ذريّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعلم الكتاب والعصمة لطفا منه كما جعلها في ذرّية إبراهيم دون النبوة، للاتفاق والاجماع على أن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم هو خاتم الانبياء.

ومن هنا يُعلم معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي» إذ إن الاصل يقتضي . بعد انتفاء النبوّة بالتسالم والتصريح . بقاء علم الكتاب في ذرّية إبراهيم، وبالتالي في ذرية محمد صلى الله عليه وآله وسلم إذ لا تصريح على خلافه، بل إنّ الحديث المتقدّم بالاضِافة إلى بعض الروايات التي تشير لهذا المعنى، والآيات الاخرى من قبيل **(إنّي جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين)** . وقد مرّ البحث في دلالتها . يؤكّد ما ندعّيه.

* دفع توهّم:

إنْ قيل: إنّ إبراهيم قد سألها لذريّته ولم يجبه الله تعالى.

نقول: إنّ هذا صحيح بمعنى عدم شمولية الاِمامية لجميع ذريّة إبراهيم عليه السلام بل إنها مختصة ببعضهم دون بعضهم الآخر، ويشهد بذلك بقاء النبوّة في ذريّته: إسماعيل، إسحاق، يعقوب عليهم السلام...

ج . بين الاِمامة والاُصول:

قال: «إذن هم . شاءوا أم لم يشاءوا . صوّحوا أو لم يصوّحوا، فمن الناحية العلمية وطالما أنهم وضعوا الامامة أصلا من أُصول العقائد فلا بدُ أن يكفُروا خصومهم، وأنا رأيي أن هذا هو سر الانقسام الذي

نجده في الكتب العلمية التي تكون علماء الدين».

1 . نحن نسأل الدكتور عن «شاءوا أم لم يشاءوا، صوّحوا أو لم يصوّحوا» هل هي عبارة توحي بالحوار الفكري أم إنها تعبّر عن تطرّف ما في الآراء؟!

2 . يقول السيّد محسن الخرازي في كتابه بداية المعارف الالهية في شرح عقائد الامامية: «ثم إنّ الامامةِ إذا كانت أصلا من أُصول الدين يلزم من فقدها اختلال الدين، ولكن مقتضى الادلة التعبدية هو كفاية الشهادتين في إجراء الاحكام الاسلامية في المجتمع الاِسلامي في ظاهر الحال، فلا منافاة بينهما، فلا تغفل.

ولما ذُكر يظهر وجه تسمية (الامامة والعدل) بأصول المذهب، فإن معناه . بعد ما عرفت من كفاية الشهادتين تعبدا في ترتّب أحكام الاِسلام . أن إنكارها يوجب الخروج عن مذهب الامامية، لا عن إجراء الاحكام الاسلامية»[1] .

ومن هنا يُعلم أيضاً أن إفراد «العدل» من الصفات . مع أنه يرجع إلى التوحيد الصفاتي . هو لاجل أن يكون ماؤا بين الاَشاعرة الذين أنكروا التحسين والتقبيح العقليين، وبين الامامية والمعتزلة الذين أثبتوهما، ولذا يقول السيد محمد كاظم الطباطبائي في رسالته الفقهية «العروة الوثقى»: «المراد بالكافر من كان منكراً للالوهية أو التوحيد أو الرسالة [النبوة]، أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضرورياً»[2] ولم يذكر

(1) بداية المعارف الاِلهيّة في شرح عقائد الاِمامية 2/18.

(2) العروة الوثقى . آية الله العظمى السيّد محمّد كاظم الطباطبائي اليزدي، مؤسسة النشر الاسلامي، ط 1417 هـ . 1/143 .144.

الاِمامة.

نعم، زاد بعض الفقهاء «المعاد» لا غير، والعجيب في المسألة أنّ الدكتور لم يقل بضرورة تكفير المعتزلة للاَشاعرة لانهم وضعوا «العدل» في أُصول الدين والاعتقاد!!

د . حلول فاشلة:

قال في حلّ مشكلة إقحام الاِمامة في الاُصول الاعتقادية: «إذا شئنا حلا لهذه المشكلة فعلى الاثني عشرية أن يصنعوا ما

صنع الزيديّة... الزيدية شيعة لكنهّم لم يجعلوا الامامِة أصلا منً أصوُل الاعتقاد».

وكان قد قال: «الزيديّين لا يكادون يختلفون عن الفكر السنّي، وهم في الاصُول قريبون من المعتزلة».

أيّها الدكتور! القول بأنّ الامِامة أصل من أصُول الاعتقاد ليس اعتباطا منًا، وّانما يتّشهد بذلك النصوص وتؤيده الآيات الداعمة وحكم العقل بضرورة نصب الإمام.

لذا، عليكم ـ أوّلاً ـ أن توهنوا بالادلّة أن الامامِة ليست أمرا سمًاويا، ومنً ثم تطلبّ منا نزع هذا الاعتقاد لو تمت، والا فهو اجتهاد مقابل النصّ الصريح عندنا، ولا نقبل به، ومثاله فيما لو توقفّ إسلام عدد من الناس على حليّة الخمر، والخمر منهي عنه، فلا يمكن الحكم بحلّيتّه، لانهَ تصوفّ مخّالف للأمر المولوي وان كانْ عاملا مساعًدا في نشًر الاسلام، ومع ذلك فقد حللنا مشكلتكم في ما سبق، فلا داعي لمثل تلك الحلول.

هـ ـ مَغلْطةَ دُكتوُر:

قال: «إنّ أُصول الاسِلام ليست خمسة [عند الشيعة]، إنماّ هي ستة، والسادس هو الولاية، وجعلوا هذا الاصلَ (الامامِة) أهم أصل من

أُصول...».

لا أدري من أين حصل الدكتور على هذه المعلومات! ولكن أُصول العقائد عند الشيعة خمسة ولا سادس لها.

خلاصة الكلام حول الإمامة:

والحقّ أنّ الامِامة لا شك فّي أنهاّ من الامورُ التي يتوقف عّليها إكمال الايمان، وكما بينا فإنّ لنا علّيها الادلة العقّلية والنقلية. في الحديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[1] دلالة واضحة وغنىً وكفاية على مدّعانا، مضافاً إلى أنّ بعض علماء أهل السنُة كالقاضي البيضاوي يقول بأن الامامِة من الاصوُل، وبعضهم الآخر كالتفتازاني لا يجزم بكونها من الفروع وإنّما يقول: «هي بالفروع أليق»[2]، فلا يصحّ ما قاله بأن «أهل السنُة جميعا مّتفقوّن على أن الامامِة والسياسة ليستا من أُمهات العقائد، وليستا من أُصول العقائد».

قضايا أُخرى

لا بأس أوّلاً، وقبل الخوض في تلك القضايا الاخُرى التي بحثها الدكتور، أن نتعرضّ لمسألة تناولها الدكتور بشيء من المغالطة عندما قال: «تكتب إحدى المجلات، مجلّة (تراثنا) التي تصدر في قم بـ (إيران) سلسلة مقالات عن أعداء السنُة النبوية، فيكون أوّل مقال عن العدوّ الاكبَر أبي بكر، والمقال الثاني عن العدو الثاني عمر...»

وفيه:

(1) حديث مستفيض روته كتب الفريقين تمرّ عليك بعض مصادره.

(2) شوح المقاصد: 232.

أوّلاً: إنّه ليس في المجلة مثل هذا الكلام،ولا أن فيها مقالا عن «العدو الاكبر أبي بكر»ولا عن «العدو الثاني عمر»وانما هي ادعاءات لا أساس لها،وعناوين لم ترد مطلقاً في المجلة ولواجع عددها الاول [22] السنة السادسة / 1411 هـ.

ثانياً: غاية ما هناك أنّ الباحث ذكر فيها بالادلة والشواهد المتقنة من المصادر السنية أنّهما كانا يمنعان من نشر السنة النبوية بواسطة الصحابة وكذا من تدوينها، حتّى أنّ الاول قد أحرق قسما مكتوبا منها،واشتوك مع الثاني بمنع الصحابة الرواة للسُنة من الخروج من المدينة المنورة والالتقاء بسائر المسلمين..

هذا هو الذي قاله الباحث، فإن كان استنتاجكم أن ذلك عداء للسنة النبوية فما ذنبه؟! وما ذنب اصحاب المجلة؟!

كما أنّه لا بأس الاشارة هنا إلى أن منهج المجلة في دراساتها بعيد كلّ البعد عن النعرات الطائفية والبلبلة المذهبية،وهدفها حفظ التراث الإسلامي،والعمل على توحيد كلمة المسلمين تحت راية واحدة،ومن جال بنظره على أعدادها الصادرة حتّى الآن وراقبها عن كثب، يدرك تلك الحقيقة الجليّة،وأنّ أبحاثها إنما تتميز بالدقة في التحليل والموضوعية في العرض للافكار والمعلومات المستندة إلى مصادر يمكن الرجوع إليها لكلّ من أراد الوقوف عليها.

بعدها نعود إلى صدر البحث شاكرين أوّلاً اعتبار الشيعة كجزء من الامة الاسلامية وهذا منه تكرم وتفضل عليهم!

ثانياً: مستغربين قضية التكفير تلك التي طرحها مشكوراً بأن الشيعة إنما يقولون بتكفير الصحابة، ولذا فإننا سنفرد لذلك بحثا خاصاً في هذه القضية.

قضيّة الصحابة

قال خلال حواره في قضية الإمامة: «وتعصب الشيعة لائمتهم جعلهم يشقون صف الامة، ويبدأون رفض الصحابة باستثناء ثلاثة أو أربعة من الّذين أيّدوا الامام علي: المقداد وسلمان وأبو ذر».

أوّلاً: مصادرة واضحة:

أ . على أيّ أساس يقال: إن تعلق الشيعة بأئمتهم يشق صف الامة؟!

ألا يمكن أن يقال: إنّ تعصب أهل السنة للصحابة يشق صف الامة أيضا!

إنّ في كلام الدكتور مصادرة واضحة، لا بل إنّ مثل هذه الاتهامات هي التي تشق وحدة المسلمين وتبعدهم عن العقلانية والمنطق في التحاور.

لذا، كان الاجدر به أن يحاور وفق أسس بناءة، لان ما يراه الشيعة في الائمة ليس تعصبا بقدر ما هو التزام بالشريعة واحتكام للمنطق والعقل.

لا بل إنّ الشيعة حافظوا على عرى الوحدة ومنعوا من انفصامها، وليس عليه إلاّ أن تراجع التاريخ ليعرف كيف أن مؤيدي أمير المؤمنين عليه السلام من الصحابة وغيرهم إنّما منعوا من المواجهة حقنا لدماء المسلمين وحفظا للاسلام.

ثانياً: بين العدالة والتكفير:

نعود إلى مشكلة لازال الدكتور يؤكد عليها في أبحاثه وآرائه التي تدخل في إطار زجّ الاسلام والمسلمين في أغوار لا يعلم عقباها إلاّ الله تعالى!

ونقول: أيّها الدكتور! إنّ الشيعة عندما ترفض القول بعدالة بعض

الصحابة لا جميعهم، إنّما لاجَل فسقهم ولخلل في الايمان، والشواهد القرآنية والتاريخية دالة على ما نقول، منها:

1. أجماع المفسّرين على أنّ آية **(يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا)**[1] نزلت في الوليد بن عقبة، وهو من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هذا خلال حياته صلى الله عليه وآله وسلم[2].

2. وأمّا بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم فقد روى أصحاب التواريخ أنّ الوليد بن عقبة شرب الخمر أيام ولايته وصلى الفجر أربع ركعات![3]

3. طليحة بن خويلد إرتدّ عن الاسلام وادعّى النبوة، وكذلك مسيلمة والعنسي، وهما أشهر من أن يعرفا.

إلى عديد من الشواهد الأُخرى من الآيات والاحَاديث الدالة على مدعانا، وهي أن الخروج عن العدالة حقيقة لاريب فيها، فأمّا القول «باستثناء ثلاثة أو أربعة» فهو مستند الى ما جاءت به الروايات والآثار المذكورة بتراجمهم من كتب معرفة الصحابة وغيرها، من كونهم من أهل الجنّة وأنّها تشتاق إليهم، ومن حب النبي وأهل بيته لهم، ولا شك في أن لهؤلاء مواقف مشكورة في سبيل حفظ الدين وجهود رسول ربّ العالمين[4].

---

(1) سورة الحجرات 49: 6.

(2) راجع تفسير ابن كثير 3/402، تفسير الطوي 2/62.

(3) راجع الكامل في التاريخ. لابن الآثير. 2/52، أُسد الغابة 5/91.

(4) وللشيخ جعفر السبحاني في كتابه: الملل والنحل. مؤسّسة النشر الاسلامي. 1/201، بحث مهمّ في عدالة الصحابة، وكذا للسيّد علي الحسيني الميلاني في كتابه: الامامة في أهم الكتب الامامية. نشر الشريف الرضي، قم..

وانظر فصل: «مشهوران لا أصل لهما» للسيّد علي الحسيني الميلاني في مقالة «التحقيق في نفي التحريف»، المنشور في تراثنا، العدد 14 لسنة 1409 هـ.

ثالثاً: شاهد على الصحابة:

ما نقله الدكتور في حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع عمر بقوله: «المنافقون في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارتدّوا على الاِسلام وكانوا كفرة، والنفاق أشدّ من الكفر، ومع ذلك كانوا جزءا مَن الامةُ، ولما كانت تظهر على أحدهم أمارات وعلامات النفاق ويأتي عمر بن الخطّاب ويقول: يا رسول الله! دعني أضرب عنق هذا المنافق، يقول له: كلاّ! حتّى لا يقال إنّ محمدّا يقتل أصحابه».

وفيه:

1. إنّ الحديث من حيث الدلالة يعني أنّ الصحابة ليسوا جميعاً عدولا، وبالتالي ما المانع من رفض بعضهم حتى نؤاخذه علينا؟!

2. إنْ كان المراد منه عدم التعرّض للصحابة وانْ كانوا منافقين حفاظاً على الوحدة، فيكون الخليفة الثاني نفسه قد غفل عنها بعض الشيء، لاَنّهم ذكروا أنّه أقام الحد على قدامة بن مظعون، وهو صحابي بدري، يعد من السابقين الاولينَ، ومن المهاجرين الهجرتين، لشربه الخمر[1]! وبالتالي يكون قد خالف حكم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهذا لا يقول به أهل السُنّة.

نعم، الطريق الصحيح لتقويم مسار التحقيق هو الحوار البنّاء والعلمي الدقيق، الذي ينظر للآخرين نظرة احترام لاَفكارهم ومعتقداتهم، وبعدها يناقش صحّة ما ندّعيه، ونناقش صحة ما يدعّيه، وليكن حوارا تسوده أجواء المحبة والاخلاص للامة، لا طرح ادعاءات معينة دون براهين وإثباتات تذكر!

(1) راجع أُسد الغابة 4/199.

رابعاً: سلامة الموقف الشيعي:

إنّ سمة التشيّع: النظر للاُمور بواقعية تامة، والحكم في إطار العدل والمساواة بناء على الادلة والشواهد.

ومن هنا، فإنّ الشيعة إنّما ينظرون إلى الصحابة نظرة علمية منطقية..

وهذه الصحيفة السجّادية للاِمام زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام يدعو فيها للصحابة فيقول:

«اللّهمّ وأصحاب محمدّ خاصة الذيّن أحسنوا الصحبة، والذيّن أبلوا البلاء الحسن في نصره... فلا تنس اللهم ما تركوا لك وفيك، وارضهم من رضوانك، وبما حاشوا الخلق عليك، وكانوا مع رسولك دعاةً لك...»[1].

يقول السيّد مهدي الحسيني الروحاني في كتابه بحوث مع أهل السنّة والسلفية: «...وغير خفي: أن هذه الدعوات بما فيها من الاِعظام والاِكبار، شاملة لمعظم الصحابة رضي الله عنهم، وأما آحادهم تفصيلا فينظر في تراجمهم وتواريخهم ويحاكمون بمقتضى العدل، والقول الفصل، وحكم القرآن، وكلام نبيّ الاِسلام... وعليه فمن ناقش في علم بعض آحاد الصحابة، أو خطأهم

في بعض أفعالهم وأقوالهم، حسب ما تقتضيه المقاييس الدينية، فإنّ ذلك لا يخوجه من الإيمان إلى الكفر،ولا من السنّة إلى البدعة، إذ ليس آحاد الصحابة وأشخاصهم محور الدين،والكفر،والسُنّة والبدعة»[2].

(1) الصحيفة السجّادية للإمام زين العابدين عليه السلام: من دعائه عليه السلام في الصلاة على أتباع الرسل ومصدّقيهم.

(2) بحوث مع أهل السُنّة والسلفية . للسيدّ مهدي الحسيني الروحاني، المكتبة الاسِلامية، ط 1979 .: 36 . 37.

خامساً: بين العدالة والعصمة:

ولا ينقضي العجب من الدكتور وغوه الذين يصفون الشيعة بالغلوّ لانَهّم قالوا بعصمة الائمَة الاثني عشر من جهة، ويرون أنّ كلّ الصحابة عدول من جهة أخُرى!!

والعدالة . كما يقال . بأنّها ملكَة اكتسابية تمنع الصحابي عن الوقوع في الخطأ،وأما العصمة . كما عوفت . فإنها ملكة نفسَانية أو لطف إلهيّ تمنع المعصوم عن الخطأ.

وبالنظر إلى حقيقة العدالة والعصمة نعوف أنّ الفوق إنمّا يكمن لا في النتيجة، بل في الطويقة...

ومعه، فلو صحّ أن يكون اعتقاد الشيعة بعصمة الائَمة الاثني عشر غلوا لكَان الاعتقاد بعدالة جميع الصحابة أشد غلوّا متهمً!

قضية التشيّع والوحدة:

قال: «يقلقني أن يأتي الشيعة ليبشّرونا بمذهبهم ويزرعونه في قلب المجتمعات السنُيّة، بنفس القدر الذي يقلقني أن يأتي نفر من أهل السُنّة ليزرع مذهب أهل السنّة في المجتمعات الشيعية... فإنما يأتي الشيعة يزرعون مذهب (الامامِة والتشيع) داخل مجتمعات سُنية أنعم الله عليها بالوحدة المذهبية، فهم يخلخلون وحدة المذهب، ويصنعون القلق الطائفي داخل مجتمعات برئت من هذه الخلخلة المذهبية والطائفية».

وفيه:

أولاً: إنّ هذا إقفال لباب الحوار، وقطع للطويق أمامه؛ لانَ المقتضي له طوح المشاكل العالقة بين الفويقين لتحلُ حلّا جزئيًا يتّفق عليه الطوفان،ولا يتناقض هذا والحوار مع غير المسلمين، فكيف إذا كان فيما بينهم؟!

ثانياً: إنّ المانع وهو الخلخلة في المجتمعات الاسِلامية . إذا صح ّ أمر مُطود فّي غوها، ولكن الصحيح أن الحّوار البناء المبنيّ على قواعد سليمة وأُسس متينة لا يولدّ مثل هذه الخلخلة كما قد يدعُىّ،وانما انسجام ووحدة في الحقيقة إذا ما خلصَ لنتيجة معينة، وطبعاً بشوط أن لا تسود هذه المجتمعات مثل تلك الحوارات التي تولدّ تعصبّا فّي التفكير، وتطوح المغالطات، لانَهّا هي التي تصنع القلق الطائفي.

ثالثاً: نحن نسأل الدكتور لماذا الخوف من تشيّع بعضهم إذا كان ذلك مقنعا لهم وثبت بالواهين والادلَة الشوعية والعقلية،

التي عبّر عنها هو بأنّها «ممارسات رعناء هدفها خداع الشباب»، طالما أنهّم بقوا في حومة المسلمين، وأن وّحدة الامةُ كمّا قال: «تسع المذاهب والتيّارات المختلفة وتسع (الالَسنة . اللغات) والاقالَيم المختلفة، بما في ذلك أن تكون هناك ملل ونحل مختلفة في داخل الأُمةّ»؟!

وهل التشيّع إلاّ مذهب من تلك المذاهب المختلفة؟! أم إن ّهذا باعتقاده خروجا عًنهم؟!!

كما إنّه يجب ألاّ يقلقه أن يأتي أهل السنّة ّليبشرونّا! لاننا َلسنا معقدين منّ فتح باب الحوار عن العقيدة، لا بل نطلبه.

وثانياً: لانَاّ نعلم أن ثقافتنا الشيعية تمتلك المؤهلاّت الكافية للثبات ومواجهة الافكاَر الاخوىُ، لان ركَيزّتها ليست مبنية علىّ التعصّب الفكوي، بل على القواعد العلمية والفكرية الدقيقة.

ولعموي إنّ هذا الكلام الصادر من الدكتور أدلّ دليل على قوّة الفكر الشيعي.

وأمّا التعددّ الطائفي فهو ليس خللاً كما يتصُورّ. بل عنصر من عناصر الحيوية في المجتمعات، لانها َتّحرك باتّجاه بنّاء عقائد صحيحة من خلال التعرّف على عقائد الآخرين ودفع شبهاتهم، وليست تلك نظرة قصوة المدى. كما عبرّ هو . إذا ما تمّ تصحيح الاعتقادات، لعدم الخفاء بأنّ هذا أهمّ ما في الاسِلام، وهو أن يكون المسلم على بينة منها، لا بل إن التقوقع في قالب معيّن من الاعتقادات دون النظر إلى صحتّها وسقمها، هي نظرة قصوة المدى، لانهَاّ لا تنظر إلى الآخرة بعين الحقيقة، ولا أعتقد أنّ هنالك هدف أسمى من الآخرة للوصول إلى شاطئَ النعيم، ولذا قال تعالى: **(ولتنظر نفس ما قدّمت لغد)**[1] والآية مطلقة، والعجب أنّ الدكتور اعتوه خداعاً!!

ملاحظة:

قال: «وفي المقاومة الشعبية لظلم الحكّام الفاطميّين تدهش عندما تعلم أن ّالمظاهرات كانت تهتف لتغيير الحاكم الفاطمي».

وهذه دعوىً لم يقُم الدكتور عليها دليلا! بل إن الدليل على خلافه كما يظهر من نصوص تلك الايام َوّفي تلك الحقبة، والتي تشير إلى أنّ أهل السنُةّ كانوا في تقيةّ خلال ذلك العهد!

قضية الثورية في الفكر الشيعي

قال: «يزعمون . خاصّة بعد الثورة الايرانية . أن ّالفكر الشيعي فكر

(1) سورة الحشر 59: 18.

ثوري، وأنّه تصدّى لنظُم الجور والطغيان على مر التاريخ، وأقول: إن هذا وهم، وهذه أكذوبُة، الشيعة منذ جعفر الصادق امتنعوا عن الثورة وعن العمل السياسي، وعن الدخول في كل قضايا السياسة ورضوا بكلّ النظم الحاكمة بصرف النظر عن جورها وعن عدلها، والذي كان يعارض ويناقش و.. و.. إلخ كان من علماء السُنّة.. إذن الفكر الذي كان يقوم بالثورات . دعنا

من الخوارج. وكان له دور في المعارضة والانتقاد والسياسة والعمل السياسي كان هو الفكر السُنّي... إلى أن جاءت سنة 1920. وأوّل فتوى تصدر عن الشيعة بالعمل السياسي... إذن على طوال تاريخنا كان الفكر الشيعي وبالذات فكر الاثني عشرية بعيداً عن الاشتغال بالسياسة... فأين هي الثورية التي يخدعون بها بعض الشباب كي يرجّحوا كفةّ المذهب الشيعي على المذهب السُنّي؟».

أقول: نحن نجيبك يا دكتور على سؤالك المطروح أخيراً في نقاط:

الأُولى: ثورية الفكر الشيعي:

إنّ كون الفكر الشيعي فكراً ثوريا أمر لا يجادل فيه اثنان، وليست تلك أكذُوبة أو وهم كما تدعيّ، لا بل إن روّح التشيع هّي الثورية والتصدّي لنظُمُ الجور والطغيان عبر التاريخ، ولذا قلت أنت يا دكتور! إن «المصوبين تعاطفوا معهم لانهم اضطُهِدوا»!

أوَليس ذلك سببه الرفض لتلك الانَظمة الجائرة والعمل على إسقاطها أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر؟

وقد صرّحت أيضاً في حوارك المتقدمّ أنه «كان الشيعة الفاطميونّ يحزنون في عاشوراء».

وبالتالي نحن نسألك أيّها الدكتور، أليست عاشوراء هي ثورة الامِام

أبي عبدالله الحسين بن علي عليهما السلام ؟! أم إنّك نسيت ذلك؟! وكأنك تعلم بأنّ الشيعة إنماّ يجددوّن كل سنّة تلك الثورة من خلال إقامة المجالس والتذكير بمظلوميّة هذا الامِام العظيم ووقوفه أمام الجور والطغيان ويرددوّن كل سّنة قوله: «إنيّ ما خرجت أشراًولا بطراً، إنمّا خرجت لطلب الاصِلاح في أمةُ جّدي رّسول الله» حتى قيّل عندنا: «إن الاسّلام محمدي الوّجود حسينيّ البقاء».

وهذا إنّما يعني أنّ التشيعّ روحه ثورة الامِام أبي عبدالله الحسين عليه السلام وبقاءه مرهون ببقائها في الاذهَان، وكفانا أن نعيد تلك الذكرى كلّ سنة عشرة أيّام حتىّ تتجددّ في نفوسنا عزيمة الثورة لمقاومة أنظمة الاستكبار والجور والطغيان ولو تطلّب ذلك الاستشهاد في سبيل الله، ومن هنا تفهم عبارة الامِام الخميني قدس سره: «إنّ كل مّا لدينا هو من بركة كربلاء أبي عبدالله الحسين عليه السلام».

ونظرة واحدة في تراجم أئمتّهم، وحركات رجالاتهم، وانتفاضات الشيعة، تكفي للوهنة على ثورية الفكر الشيعي، ولعلّ هذا من الأُمور الواضحة للمسلمين التي لا يشككّ فيها إلا...ّ.

الثانية: رجالات الشيعة والسياسة:

إنّا لا نعلم من أين للدكتور تلك الدعوى من أنّ الشيعة لم يشتغلوا بالسياسة منذ عصر الامِام جعفر الصادق عليه السلام حتى عام 1920 م؟!

إنّ هذا لدليل واضح على عدم احاطته بالتاريخ الشيعي على الاقَل،ّ والا لّعلم أن الامام موسى بن جعفر عليه السلام قضى

أيّام حياته الاخيرة في سجن بغداد واستشهد مسموماً.

وأنّ ولاية العهد التي أوصى بها المأمون للامام الرضا عليه السلام أشهر من

أن تُذكر واستشهد مسموماً أيضاً.

وأنّ المعتصم خاف من اجتماع الناس حول الامام محمدّ بن علي الجواد عليه السلام، فاستقدمه إلى بغداد ودسّ إليه السم فاستشهد.

وأنّ الامامين الهادي والعسكري عليهما السلام وضعا تحت الاقامة الجبرية، وجعلوا عليهم جواسيس يراقبون منزلهما.

وأنّه بعد وفاة الامام العسكري عليه السلام بعُث إلى داره منَ يفتشها ويفتش حجرها وختم على جميع ما فيها [1].

إضافة لما حصل للامام المهديّ عجلّ الله فرجه الشريف وهو بحث خلافي يترك إلى محله..ّ وكله قبل الغيبة!َ ْ

أمّا بعد الغيبة، فلقد كان للشيعة دور كبير في السياسة خفي على الدكتور ظاهرا،ً ولو ذكرنا الشهيد الاولَ محمد بنّ جمال الدين مكّي العاملي، والشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي لكفانا افتخاراً بما قدمّنا، لا من الشهداء فحسب، بل من الشهداء العلماء الّذين خافت السلطة منهم، فكان جزاء الاوّل القتل والصلب والرجم والحرق! وكان جزاء الثاني أن بعثُ رأسه إلى السلطان حفاظاً على الخلافة من الضياع إذا استمرّ أمثال هؤلاء في جهادهم ضد الباطل وافتاء الناس بما لا يوافق السلطات الحاكمة آنذاك!

ولو أردنا أن نعدّ من الشيعة منَ اشتغل بالسياسة لاحتجنا أن نفرد كتابا خًاصا قيمًهم، ولكن نذكر منهم من بعد الغيبة وَقبل 1920 م، على سبيل المثال:

(1) يمكن مراجعة مصادرنا في هذا الخصوص.

1. أبو الفضل محمّد بن الحسين بن العيد، وزير ركن الدولة، والد عضد الدولة.
2. أحمد بن إبراهيم الضبّي، وزير فخر الدولة.
3. عميد الجيوش، أبو علي الحسن بن أُستاد هرمز، وزير بهاء الدولة.
4. أبو القاسم الحسين بن علي، الوزير المغربي.
5. الخواجة نظام الملك الطوسي.
6. الحسن بن هارون، وزير معزّ الدولة.
7. الصاحب بن عبّاد، وزير مؤيدّ الدولة وفخر الدولة..

وقد عدّ منهم صاحب (الاعيان) ما جاوز الاربعين شخصا ممّن كانت لهم المناصب الرفيعة من وزارة أو إمارة ناهيك عن القضاة والنقباء [1].

وبهذا يتبيّن فساد الدعوى التي تقول بأنّ الشيعة لم يشتغلوا بالسياسة حتىّ عام 1920.

الثالثة: الفكر السُنّي المهادن:

ولا يخفى عزيزي القارئ أنّ من مذهب أهل السنةّ البخوع والخضوع للسلطة وللنظام القائم حتى ّلو كان على رأسه فاجر فاسق! ونكتفي بذكر أقوال بعض أئمّة علماء أهل السنُةّ:

أ . قال النووي في شرح صحيح مسلم: «وأمّا الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وانِْ كانوا فسقة ظالمين»...

وقال جماهير أهل السُنّة من الفقهاء والمحدثّين والمتكلميّن: لا

(1) راجع أعيان الشيعة 1: 190 ـ 193.

ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع، ولا يجوز الخروج عليه بذلك»[1] !!

ب . قال الإمام الاشَعري: «ويرون (أهل الحديث والسنُةّ) العيد والجمعة والجماعة خلف كل برّ وفاجر... ويرون الدعاء لأئمّة المسلمين بالصلاح، وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف وأن لا يقاتلوا في الفتن»[2] .

ج . قال أحمد بن حنبل: «السمع والطاعة للأئمّة وأمير المؤمنين، البرّ والفاجر... واقامة الحدود إلى الائمَةّ وليس لاحد َأن يطعن عليهم وينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائز، من دفعها إليهم أجزأت عنهم، برّا ًكان أو فاجرا، ًوصلاة الجمعة خلفه وخلف كلّ وليّ، جائزة إقامته، ومن أعادها فهو مبتدع، تارك للآثار، مخالف للسنُةّ»[3] !!

د . قال الإمام أبو اليسر البزودي: «الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم وهو المذهب المرضيّ»!!

ثمّ قال: «وجه قول عامّة أهل السنُةّ والجماعة إجماع الامةُ، فإنهم رأوا الفساق أئمّة، فإنّ أكثر ّالصحابة كانوا يرون بني أُميّة وهم بنو مروان حتىّ كانوا يصلونّ الجمعة والجماعة خلفهم ويرون قضاياهم نافذة. وكذا الصحابة والتابعون، وكذا من بعدهم يرون خلافة بني عبّاس وأكثرهم فساّق»[4] !!

كما لا يخفى أيضاً أنّ الصحاح قد نقلت روايات وأحاديث . زاها

(1) شرح صحيح مسلم 12/229، باب لزوم طاعة الأُمراء.

(2) مقالات الإسلاميين: 323.

(3) مقالات الإسلاميين: 323.

(4) أُصول الدين . للإمام البزودي، ط القاهرة .: 190 . 192.

مفتعلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنّها مخالفة لكتاب الله وسنُةّ نبيه ّصلى الله عليه وآله وسلم ..

فقد روى مسلم، عن حذيفة بن اليمان، قلت: «يارسول الله... إلى أن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنّون بسنُتي، وسيقوم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس.

قال: قلت: كيف أصنع يارسول الله إنْ أدركت ذلك؟

قال: تسمع وتطيع للأَمير وإنْ ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع»[1] !!

هذا غيض من فيض ما جاءت به كتب أهل السُنّة... فاقضِ ما أنت قاض.

قضية الاجتهاد:

قال: «ثمّ قضية أنّ المذهب الشيعي فيه باب الاجتهاد مفتوح على عكس مذهب السنّة، أقول: إن هذا وهم واسمح لي أن أكون صريحاً في هذا الموضوع، فنحن نتكلّم كعلماء، الفكر الشيعي صحيح لم يقل بإغلاق باب الاجتهاد.. لكن أين هو الاجتهاد؟

إذا كنت أمام عقل يقول: إنّ الإمام قد غاب، وانهّ حي، وانه مازال منتظرا وَاننًا ننتظره، فأين هو العقل والعقلانية، وأين هو الاجتهاد؟

إذا كنت تقول: إنّ الأُمّة غير مؤتمنة على الشريعة، وان فرداً هوً المؤتمن عَلى الشريعة، وان الإمّامة والدولة والخلافة والسياسة لا علاقة للأُمّة بها، ولا علاقة للشورى بها، وان الامةُ فيّ هذا كله منزّوع سلطانها،

(1) صحيح مسلم 6/20 ـ 21، باب الآمر بلزوم الجماعة، وباب حكم من فارق أمر المسلمين.

فأين هو الاجتهاد، وأين هي العقلانية في هذا الموضوع؟!

أقول: الاجتهاد عند فقهاء الشيعة وقف عند أنّ هناك مرجعاً له كتاب فقهي وله مقلدّون، وهل الاجتهاد في فروع الفقه هو الاجتهاد؟

أقول بصراحة: إنّها أكثر من اللازم. يعني اجتهادات لدرجة التخيلّ في فروع الفقه، إنمّا القضية التي فيها الاجتهاد هي الاجتهاد في المعاملات وفي الأُمور العامة وفي شؤون الدولة.

هذا هو الذي تعطل فيه الاجتهاد، والشيعة ليس لهم في هذا الميدان اجتهاد... إذن في الميدان الذي أُغلق فيه باب الاجتهاد عند السُنّة، الشيعة صفر في هذا الميدان، لانهَمّ يعلقونّ الفكر فيه على الامام الغائب.

أمّا في فروع الفقه فأين هي الاجتهادات المتميزة في المذهب الجعفري التي ليس لها نظائر في مذاهب السنُةّ الاربَعة؟».

أولاً: الإمام المهدي بين الاعتقاد والاجتهاد:

إنّ عدم تحرّي الدقةّ سمة هذا الحوار مع الدكتور، وبيانه في هذه القضية يقع في نقطتين:

أ . في دفع شبهة:

إذ إنّ الاعتقاد بغيَبةّ الامام المهدي عجلّ الله فرجه الشريف ليس اجتهادا؛ لأن «الاجتهاد: هو النظر في الادلة الشرّعية،

لتحصيل معرفة الأَحكام الوعية التي جاء بها سيّد المرسلين»[1] والأُمور الاعتقادية ليست من الاحَكام الوعية كما لا يخفى!

بالإِضافة إلى أنّ الاعتقاد بالغيبَةْ أمر متسالم به عندنا، فلا يحتاج للنظر

(1) عقائد الإمامية ـ للشيخ محمّدرضا المظفر، نشر أشكوري، ط 1431 هـ ـ: 56.

إلاّ في إطار وجوب معرفة إمام زماننا؛ لانَهّ «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» وهو حديث مستفيض ذكر بألفاظ مختلفة[1] .

ب . الاعتقاد بالإمام المهدي في الإمكان العقلي:

أعتقدُ أنّ العقل الذي قبلَ غيبة ُالامامِ المهدي وأنه حيّ، هوّ نفس العقل الذي لم يستبعد قوله تعالى: **(ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فلبث فيهم ألفَ سنة إلاّ خمسين عاما)**[2] .

وقوله عزّ وجلّ: **(وقولهم إنّا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبّهَ لهم وانٍ الّذين اختلفوا فيه لفي شكّ منه ما لهم به من علم إلاّ اتباّع الظن وّما قتلوه يقينا * بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكًيما)**[3] .

وقد أخرج البخاري ومسلم، عن أبي هريرة، أنّه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»[4] .

وفي صحيح مسلم بسنده عن جابر بن عبدالله، قال: «سمعت النبيّ صلى الله عليه وآله قال: لا زّال طائفة من أُمتّي يقاتلون على الحقّ ظاهرين إلى يوم القيامة؛ قال: فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا، فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعضٍ أمراء تكرمةً لهذه الامُّة»[5] ...

وبهذا يظهر أنّ الذي حفظ نوحاً 950 سنة للتبليغ في قومه، وحفظ

(1) راجع صحيح البخاري 5/13، صحيح مسلم 6/12 ـ 22 ح 1894.

(2) سورة العنكبوت 29: 14.

(3) سورة النساء 4: 157 . 158.

(4) راجع صحيح البخاري 4/205، صحيح مسلم 1/136.

(5) صحيح مسلم 1/136 ح 244.

عيسى الى آخر الزمان، ألا يستطيع أن يحفظ الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف؟!

أو إنّ العقلانية ترفض تلك الآيات والاحَاديث أيضاً؟!!

بالإِضافة إلى أنّ العقل لا يرفض قدرة الله عزّ وجل بّالتحكم فّي عمر الانسانِ بأن يطيله أو يقصره وّفقا للمصّلحة المقتضية

له، إذ إنّه ليس في دائرة المستحيلات العقلية، لا بل إنّها من الامُور الملموسة في حياتنا العملية كـ (شعر الحاجبين).

ثانياً: الاجتهاد الشيعي:

ونتناول في المقام مسألتين:

أ . اجتهاد الشيعة في المعاملات:

ولا ينقضي العجب من قول الدكتور أنّ «الشيعة صفر في هذا الميدان [الاجتهاد في المعاملات] لانَهّم يعلقوّن الفكر فيه على الإمام الغائب»!

إذ إنّ ما كتبه الشيعة في هذا الميدان أكثر من أن يعُد ّأو يحصى، لا بل إنكّ لا تجد كتّابا فقهًيا إلاًوهوّ على قسمين «كتاب العبادات» و«كتاب المعامَلات».

وفي الاَخير يبحث الفقهاء عن: التجارة، الشفعة، الاِجارة، المزارعة والمساقاة، السبق والرماية، الشركة، المضاربة، الوديعة، العارية، اللقطة، الغصب، إحياء الموات، الدَيْن، الرهن، الحجر، الضمان، الصلح، الاقرار، الوكالة، الهبة، الوصية، الوقف، النكاح، الطلاق، الظهار، الحدود، القصاص، الإيلاء، اللعان، الايَمان، الصيد والذباحة، الاطَعمة والاشرَبة، المواث، والقضاء.

بالاِضافة إلى المسائل المستحدثّة، التي بحثها الفقهاء المعاصرون من قبيل: أحكام البنوك، أطفال الانابيب، الخلوّ، وانصيب الحظّ، والتأمين، وغيرها.

وهل الدولة قائمة إلاّ على هذه الشؤون من المعاملات؟!

وأمّا إذا كان مراد الدكتور الشؤون العسكرية، فقد عقد الفقهاء بحثاً خاصا لًها يسميّ بـ «كتاب الجهاد» تناولوا فيه الاحكَام الاَوّلية له، وأما ّالاحكَام الاستثنائية والطارئة فإنما تّعهدُ إلى ولي الامّر الَعادل الذي تتوفر فيهّ الشروط المعينة، منّ قبيل: الاجتهاد، ومعرفة أحوال أهل زمانه، وغيرها...

ولكن يبقى أن نسأل الدكتور أين تعطّل الاجتهاد عند الشيعة؟!!

ب . الاجتهاد والاِمامة:

أوّلاً: نقول: بأنّ ّالامامة ليست اجتهادا عًندنا؛ لانهاَ ليست من الاحكامَ الوعية، بل هي من الاصولُ.

ثانياً: إذا علّم أننا نعد ّالامامة منصبا إلهًيا، وأنًها تخّتص بأفراد معينين عصّمهم الله تعالى من الخطأ، فلا جرم أن يكون ْ هؤلاء مؤتَمنين على الشريعة كما كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مؤتمناً عليها، والقرار الاخَير هو الصادر منه صلى الله عليه وآله وسلم، فلا تشاركه الاُمةّ في اتخاّذه **(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم)**[1].

ولا تنافيه المشورة، إلاّ أنّ تشخيص المصلحة آخر الامرَ يعود له وحده، ولا خطأ في أفعاله وقراراته صلى الله عليه وآله

وسلم، فلا مانع من انتقال تلك

(1) سورة الآحزاب 33: 36.

الصلاحيّات كما هي للاِمام المنصوب، الذي هو أيضا ً لا يخطى.ٔ

ج . الاجتهاد الشيعي المتميّز:

لعلّ الدكتور يقصد في قوله «اجتهادات لدرجة التخيل» تلك الاحَكام التي تتعلقّ بفروض نادرة أو يتوقّع حدوثها، وهذه في الحقيقة شهادة متميّزة للفقه الشيعي، الذي يتكيفّ مع مختلف العصور، ومع الوقائع الحادثة حتىّ النادرة منها، والتي قد يتفقّ أن تقع في الحال أو المستقبل، وهو دليل واضح على أنّ الفقه الشيعي لديه الاَجوبة الشافية والسريعة دائما ً، خصوصا فيِ المواقف الحرجة، ومثاله الصلاة على القمر وإنْ كانت متّخيلّة منذ مائة سنة إلا أنّها أصبحت واقعا ملمًوسا وممكنا، لذاً فإن التخّيل المذكور يُعدّ غناء فيِ الفقه الشيعي والاجتهادي.

ثالثاً: اجتهاد ابن تيمية:

قال: «أقول هذا لشبابنا لكي أنّ الفكر السنُيّ على مر تاريخه هو الذي كان يشتغل بذلك.. ابن تيمية كان يحمل السيف ويجاهد ويكتب في السياسة والشرعية ويموت في سجن المماليك، من الذي يقول: إنّ هذا غير مجتهد، وإنّ هذا لا يشتغل بالسياسة، وإنّ هذا غير ثوري، الذي يجاهد التتار، بينما كان هناك (لا نريد أن نفتح الابَواب)...».

أ . اجتهاد ابن تيميّة المخالِف:

آخر ما كنت أتوقّع هو أن يأتي الدكتور بشخصية جهادية في الفكر السنُيّ تكون نموذجا للَثورية . تحمل السيف وتجاهد، وتكتب في السياسة والشرعيّة، وتموت في السجن . كشخصية ابن تيميّة، ليضعه في خانة الثوريينّ والابطَال في الفكر السنيُ!!

والظاهر أنّ في الامَر سرّا خَفيَ عِلينا نحن لا نعلمه..

ولعلّ الدكتور غاب عن ذهنه مراجعة سيرة هذا الرجل فجعل يصفه بتلك الاوَصاف المخلدّة لذكراه، وكأنه لم يعرف سبب جعل ابن تيميّة في السجن، وأنّه حبُسِ لا لاجلَ جهاده العريق، وانما بِسّبب اعتقاداته المنحرفة التي لا تجتمع مع جمهور المسلمين!

يقول ابن كثير .وهو تلميذه .: «وفي ليلة عيد الفطر من تلك السنة [706 هـ] أحضر الاَمير سيفُ الدين سلار، نائبُ مصر، القضاةَ الثلاثة وجماعةً من الفقهاء، فالقضاة: الشافعي والمالكي والحنفي، والفقهاء: الباجي والجزري والنمولي، وتكلموّا في إخراج الشيخ تقي الدين ابن تيميّة من الحبس، فاستشرط بعض الحاضرين عليه شروطا ً في ذلك، منها أنهّ يلتزم بالرجوع عن بعض عقائده»..

وفي سنة 709 هـ نفي إلى الاِسكندرية، ومنها عاد إلى القاهرة، ثمّ إلى الشام.

وفي سنة 720 هـ صدرت منه فتوى شاذّة، فعقد له مجلس حضره القضاة والمعنيّون من المذاهب الأربَعة، وحبسُ خمسة أشهر.

حتّى جاءت سنة 726 هـ حين سجن مرّة أُخرى، ومات في قلعة دمشق للعلةّ ذاتها!!

هذا هو من قال عنه الدكتور أنّه حبُسِ من أجل جهاده في سجن المماليك... وقد تبينّ أنه كان يجاهد مذاهب جمهور المسلمين وحُبس بفتياهم. فتيا فقهاء المذاهب الأرَبعة. لانحرافه العقائدي[1].

(1) راجع تكملة السيف الصقيل ـ للشيخ محمّد زاهد الكوثري ـ: 100.

ب. اجتهاد ابن تيميّة في ميزان ابن حجر:

وأمّا اجتهاده! فإنّي أقتصر على ما نقله العلامّة الاميَني عن الحافظ ابن حجر في كتابه الفتاوى الحديثة ص 86، قال: «ابن تيميّة عبدٌ خذله الله وأضلهّ وأعماه وأصمهّ وأذله، وبذلك صرح الائمة الذين بيّنوا فسّاد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد، المتفّق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد، ابن الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام العزّ بن جماعة، وأهل عصرهم، وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية.

ولم يقصر اعتراضه على متأخّري الصوفيّة، بل اعترض على مثل عمر بن الخطاّب وعلي بّن أبي طالب (رضي الله عنهما)!.

والحاصل: أنْ لا يقام لكلامه وزن، بل يرُمى في كلّ وعر وحزنَ، ويعتقُد فيه أنه مبّتدع ضال مضّل غالّ، عامِله الله بعلمه، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله، آمين...»... لا تعليق!

الوسطيّة في اجتهاد ابن تيمية:

إنّ هذا النموذج الذي أعطاه الدكتور للشباب يهدم كلّ ما بناه في حواره، لانَ عقائد ابن تيمية تخالف نظريته حول الوسطية الإسلامية، إذ إنهّا لن تبقُي من حب أهل البيت شيء لدرجة الاطاحة بكل «الزيارات والمقامات والمساجد لرموز من آل البيت» المقامة في مصر، التي يباهي بها معتزاً أنّ وجودها مصداق لوسطية الشعب المصري؛ لانهاَ بنظر ابن تيمية شرّك وبدعة! كما هي الحال الآن في زيارات البقيع! وعندها سلامٌ على الوسطية يوم ولدت ويوم ماتت!!..

قضيّة ولاية الفقيه

قال: «أنا أتصوّر أنّ الناس في إيران سواء كانوا من أهل الحوزات العلمية أو من أهل السياسة لا يمكن أن يتصوروّا أن النموذج الإيراني في ولاية الفقيه صالح للتعميم في العالم السنّيّ، والإ نكّون أمام موقف ساذج، فما نرفضه في النموذج الايراني وهو قضيّة ولاية الفقيه قد يكون سرّ قوة هذا النموذج داخل إيران، لكن لا يمكن أن يكون مقبولا خارج الاطار الايراني، لان

هذا بُعد مذهبي».

أقول: بغضّ النظر عن أنّ هذا النموذج صالح للتعميم أو لا؛ لانَ الاجابِة تحتاج لدراسة مطولة تعرضُ فيها تلك النظرية لترى إمكانية ذلك.. إلاّ أنّ الدكتور . جزاه الله خيرا ً قد ساهم مساهمة فعالّة في الاجابِة عن أسئلة هو طرحها عندما قال:

1 . «أين هي الاجتهادات المتميّزة في المذهب الجعفري التي ليس لها نظائر في مذاهب السنّة الاربَعة».

والجواب: إنّ نظامولاية الفقيه . الذي هو سرّ قوة هذا النموذج . من الاجتهادات الشيعية المتميزة عن المذاهب الاربعَة بشهادتك حين قلت أيّها الدكتور: «لانَ هذا بعدُ مذهبي».

2 . «وأنّ فوداً هو المؤتمنَ على الشريعة... فأين الاجتهاد...وأين هي العقلانية في هذا الموضوع؟».

والجواب: إنّ نظامولاية الفقيه . الذي هو سرّ قوة هذا النموذج . يكون الفرد فيه . المتمثل بقائد الثورة الاسلِامية . هو المؤتمَن على الشريعة

والدولة، وهو الذي يدير دفّة البلاد من شرقها إلى غربها مع أنّه ليس بمعصوم عندنا، فكيف هي الشريعة أو الدولة إذا أُنيطت بالمعصوم؟!

3 . «أقول: الاجتهاد عند فقه الشيعة وَقفَ عند أن هناك مرجعا لهً كتاب فقهي وله مقلدونّ».

والجواب: إنّ نظامولاية الفقيه . الذي هو سرّ قوة هذا النموذج . أنيطت السلطة المطلقة فيه للفقيه المجتهد العادل، الجامع للشرائط، والعارف بأُمور زمانه، بما فيها شؤون الدولة والسياسة والمجتمع وغير ذلك، فلا يقتصر على كتاب فقهيّ ومقلدّون.

خاتمة في وسطيّة عادلة:

ما نبغيه هو أن تتحلّى الامُة الاسلِامية بدرجة من الوعي في إطار تنسجم فيه جميع الاطرافَ مع بعضها الآخر، فالوحدة الإسلامية مطلوبة بلا شكّ، إلا أن لها أسسُا ومبادى تقوَم على الانفتاح الفكري والعقائدي بين جميع الفئات المختلفة... ولكن في الطريق مررت بكتاب تحت عنوان «شيعةٌ... لكن لمن؟» لسمير الهضيبي . تفضل بإطلاعي عليه أحد سادتنا العلماء، عندما عرف بأنّي في صدد الكتابة حول ما جاء في حوار الدكتور عملرة .والمفاجأة أنّ الغلاف كان يحمل ثناء وَاطراء مَن الدكتور المذكور للكاتب وقد جاء فيه:

«فلقد سعدت بقراءة إبداعك الجديد (شيعة... لكن لمن؟) ويسعدني أن أضع بين يديك . بعد التهنئة على هذا العمل المتميّز . هذه الانطباعات والملاحظات:

. لقد نجحت في تحويل تاريخ ظهور الإسلام...والصراعات التي

دارت حول الخلافة ومناهج الحكم في الحقبة الراشدة إلى خريطة حيّة يتذوقها جمهور من القراّء أوسع من جمهور قراّء التاريخ..

.ونحجت في الحفاظ على دقّة الحدث التاريخي..

.وإذا كانت المشاهد الفنّية . الروائية .والتي شدتني وأمتعتني . كقارئ مَتنوقّ . قد جاءت قليلة بالقياس إلى تدفق أحداث التاريخ ونصوص حوارات أبطاله... فلقد قام (إحياء) التاريخ مقام (الخيال) فكان أدباً من لون جديد... الكلاسيكيّات التي ينهض فيها الصدق التاريخي ليحلّ محلّ الروائيّين!..

. كذلك نجحت في العرض المتوازن والوافي... التي مثّلت مذاهب ومدارس التأريخ لهذه الحقبة... وكان جميلاً أن يظهر الإسلام في مكانه الإلهي:.. وأن تظهر بشرية الجيل الرائد الذي أقام هذا الدين... لقد نجحت نجاحاً عظيماً في التمييز بين (المعصوم) و(غير المعصوم) على النحو الذي نرجو أن يسهم في حلّ مشكلات (القداسة) أو (الافتراء) على هذا التاريخ!.. تلك هي الانطباعات... التوقيع د. محمّد عمارة».

تُرى، ماذا في الكتاب حتّى راح الدكتور يثني عليه بهذه الطريقة مكرراً نجّاحه؟!

هل هو الحفاظ على دقّة الحدث التاريخي وأنّ الشيعة من تأسيس عبدالله بن سبأ اليهودي؟!

أم إنّه الأدَب الجديد الذي يصورّ أصحاب أمير المؤمنين كميل بن زياد ومالك الاشتَر بأبشع الصور الاستغلالية؟!

أو لا، هو ذلك التمييز بين «المعصوم» و «غير المعصوم» وأنّ علي بن أبي طالب عليه السلام كان مولعاً بالنساء؟!

أهكذا كان الكاتب يحلّ مشكلات «القداسة» أو «الافتراء» بنظر الدكتور «المتنوّق»؟!!

إنّها مجموعة افتراءات لا يوجد فيها مصدر واحد يُعتمد عليه سمّاها الدكتور صدقا تأريخيا يحّل محّل خيّال الروائيين!!

وهل هي تلك الوسطيّة التي أتحفنا الدكتور بها؟!

أرى أنّ القاضي هو المدّعي في هذه القضية، والحال أنهّ لا بدّ أنّ يكون طرفا محايدا...

مفكرٌ إسلاميٌ شدتهّ وأمتعته قصص سمير الهضيبي الخرافية!!

وهل تنسجم مثل تلك الافتراءات مع الوحدة الإسلامية؟!

أين «تماسك النسيج»؟!!

(إنّ الذّين يحبوّن أن تشيع الفاحشة في الذيّن آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة)[1] .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوحّد صفوف المسلمين على العقائد الصحيحة، ويكشف عنهم الكرب والغمّ، راجين منه عزّ وجلّ أن يحرّر أرضهم من أيدي المستكبرين، ولا سيمّا الصهاينة منهم، إنهّ علي قدّير.

والحمد لله ربّ العالمين.

* * *

(1) سورة النور 24: 19.